جامعة قاصدي مربـــاح ورقلـــة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

---

مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية

تخصـص: تنظيمات سياسية وإدارية

بعنـوان

# تأثير التحول الديمقراطي علي الاستقرار السياسي في الجزائر

# (2009 . 1999)

إعداد الطلبة

عميرة محمد أيوب

مالكي رتيبة

تحت إشراف الأستاذ

. محمد صالح بوعافية

السنـــة الجامعية: 2013/2012

# كلمة شكر

*إيمانا منا بقول النبي صلى الله عليه وسلم" لا يشكر الله من لا يشكر الناس"*

*نقدم إذن تشكراتنا البالغة خصيصا للأستاذ المؤطر*

*محمد صالح بوعافية الذي لم يبخل علينا بالنصائح والإرشادات القيمة لإتمام هذه المذكرة*

*ونشكر كل من مدنا يد المساعدة سواء بنصيحة أو بانتقاد من قريب أو من بعيد*

إلي كافة أعضاء أسرة كلية الحقوق والعلوم

السياسية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة

# إهداء

إلي التي حملتني وهنا علي وهنا و سقتني من نبع حنانها وعطفها الفياض إلي من كان دعاؤها ورضاها عني سر نجاحي أمي الغالية حفظها الله لي.

إلي رمز الكفاح في الحياة، إلي الذي تعب من الجلي تربيتي ، إلي من غرسي القيم والأخلاق في قلبي ، إلي من احمل لقبه بكل فخر واعتزاز أبي اطل الله في عمره .

اهدي هدا العمل إلي دلك الذي ودعاني دلك مساء ولم يقل لي كلمة الوداع إلي جدي علي شاهد رحمك الله.

اهدي هدا العمل إلي روح جدي ، الذي راح دون أن يري حلمه ، راح ولم يبصر إلي نجاحي ، ولكني ابلغ روحك الطاهرة بان ابنك صار كما أردتني ، وسيبقي وفينا لك إلي أن يجمعنا رب العباد في جناته العلامة محمد عميرة رحمك الله.

إلي من رافقني دعواهما طوال أيام حياتي جديتي أطال الله في عمرهما.

إلي من قاسموني عطف وحنانا أمي وأبي أخواتي وخاصة ضياء الدين وعبد الكريم وليد اللهم ادم المحبة بيننا.

إلي كتكوته وشمعة ونور البيت إيمان أختي الوحيدة، أدمنا الله لكي.

إلي من اعتز بصداقتهم : شرف الدين،عبد العزيز ، شعيب ، فواد ، محمد الخامس، محمد تجاني ،بلال ،يوسف ،محمد فاتح ،عبد الله ،قريشي، وعباس ابن عمي ، الطيب ،مصعب ، ونصر الدين.

إلي زميلتي طوال مسار السنة الجامعية ورفيقة دربي مالكي رتيبة.

إلي كل زملائي في طور ما بعد التخرج وخاصة تخصص تنظيمات سياسية و إدارية.

إلي كل من علمني حرفا فصرت له عبدا ، أساتذتي الكرام من الطور الابتدائي إلي ما بعد التدرج كل هولاء اهدي ثمرت جهدي

أيوب

# إهداء

كلمة أتمني أن أقولها كل لحطة و أعيش معها نفستها وتطفي بها قيدتني بقيود كثيرة حتى لما توقع رحيلها تلك القيود تخلت عني ورمتني في أعماق البحار وتركتني ، أصبحت أغار علي كلمتها ، انأ شجرة بلا عروق و محتاجة إلي قطرة ماء.

إلي أمل لطالما رافقتني و أنار دربي ، إلي من وضعت الجنة تحت أقدامها إلي من عشت منتظرة لقاءها إلي من أعطت للحياة عنوان إلي من تمنيت إن تشاطرني فرحتي إلي من بنيت لها قصرا في قلبي ، إلي من عجزا القاموس علي إن يسعها ، إليك بأميرة قلبي و ياقرة عينتي أيتها الحاصرة الغائبة إلي من حرمت منها في صغري وعانيت بعدها في كبري إليك وحدك إليك أنت وفقط إلي حبيبة الرفيقة إلي أمي ، أمي رحمها الله .

إلي مثلي الأعلى إلي من سهر وتعب وضحي بحياته من اجلنا إلي زهرتي الوحيدة التي أسكرتنا بعطرها طوال حياتنا، إلي من أوصلني إلي هدا المقام إلي والدي أطال الله في عمره وجزاء كثيرا.

إلي أعز صديقاتي الدين رافقوني طوال حياتي : كروان ،أمينة ، إيمان ، صارة.

إلي ظلي الثاني إلي من غبت حضرت إلي من ساعدتني معنويا وماديا ووقفت إلي جانب إلي أختي الحبيبة صارة أدام الله الحبة بيننا .

إلي إخواني : قاسم ،وخطبته إيمان، وحمزة، عبد الحق، ورضوان .

إلي أختاي : عائشة وأطفالها حسيبة ، احمد ، ملاك وزوجها ، والي مفيدة وابنها مؤيد،إلي وزوجها.

إلي زوجة أبي أدامها الله لنا .

إلي فرحة المنزل وأخر العنقود أمين .

إلي صديقاتي في المسكن : عائشة ،مبروكة ،لمياء، سمية .

إلي عماتي فتيحة وكل أولادها ونصيرة .

إلي عمي جعفر الذي ساعدني كثيرا.

إلي كل دفعة العلوم السياسية.

إلي من كان معي في هدا العمل وسهر لإتمامه والدي اشكره كثيرا أيوب.

اهدي ثمرة جهدي

رتيبة

رتيبة

| خطة البحث | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة** | |
| أهمية الدراسة | |
| منهجية الدراسة | |
| أسباب اختيار الموضوع | |
| إشكالية الدراسة | |
| فرضيات الدراسة | |
| صعوبات الدراسة | |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.** | |
| المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي | 7 |
| المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي | 7 |
| المطلب االثاني : أنماط التحول الديمقراطي واستراتيجياته | 8 |
| المطلب الثالث : العوامل المؤثرة فيه | 9 |
| المطلب الرابع : مؤشرات التحول الديمقراطي | 11 |
| المبحث الثاني:ماهية الاستقرار السياسي | 13 |
| المطلب الأول : مفهوم الاستقرار السياسي | 13 |
| المطلب الثاني: اتجاهات دراسة ظاهرت الاستقرار السياسي | 14 |
| المطلب الثالث : ابعاد الاستقرار السياسي | 15 |

| | |
|---|---|
| المطلب الرابع مؤشرات الاستقرار السياسي | 16 |
| المبحث الثالث: العلاقة بين الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي | 19 |
| المطلب الأول: مستوى التنمية الاقتصادية | 19 |
| المطلب الثاني: قوة المؤسسات السياسية | 19 |
| المطلب لثالث: دور العامل الخارجي | 20 |
| المطلب الرابع: تجانس الثقافة السياسية | 20 |
| **الفصل الثاني: التحول الديمقراطي في الجزائر** | |
| المبحث الأول: بيئة التحول الديمقراطي في الجزائر | 23 |
| المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية | 23 |
| المطلب الثاني: قوة المؤسسة العسكرية | 26 |
| المطلب الثالث:الأزمة الاقتصادية | 27 |
| المبحث الثاني: مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر | 28 |
| المطلب الأول: مرحلة بدء عملية التحول | 29 |
| المطلب الثاني: مرحلة الارتداء عن عملية التحول | 29 |
| المطلب الثالث: محاولة إحياء عملية التحول | 32 |
| المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر | 35 |
| المطلب الأول: الموقف الإقليمي | 35 |
| المطلب الثاني: الموقف الدولي | 36 |
| **الفصل الثالث: التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي بالجزائر** | |
| المبحث الأول: العلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي بالجزائر | 40 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: دور القيادة في تفصيل عملية التحول<br><br>المطلب الثاني : عدم استقرار الوضع الاقتصادي | 40 |
| المطلب الثالث: طبيعة المؤسسات السياسية | 42 |
| المطلب الرابع: أزمة الهوية | 43 |
| المبحث الثاني : التحديات التي تواجه الاستقرار التحول الديمقراطي بالجزائر | 44 |
| المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية | 44 |
| المطلب الثاني: ضعف المجتمع المدني والمعارضة | 46 |
| المطلب الثالث: التدخل الخارجي | 48 |
| **الخاتمة** | |

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة

شهدت الساحة السياسية الجزائرية خلال عقدين من الزمن تطورات سياسية التي مرت بجميع دول العالم الثالث تبدي معظمها في تراجع التوجهات الشمولية وظهور وبروز التحولات الديمقراطية.

تعتبر عملية التحول الديمقراطي واحدة من أهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الجزائري بحيث يعتبر من أول دعاء أي النظام الديمقراطي في نهاية الثمانينات والنصف الأول من التسعينات ونتيجة لهذه التحولات صدرت الكثير من الدراسات لهذه الظاهرة وتحليل أبعادها وركز بعضها على أسباب وخلفيات التحول الديمقراطي، إلا أنها دخلت في حالة من التحول المأزوم في بداية ثمانيات وذلك بعد إشكالية التي حدثت في مسار التحول نحو الديمقراطية إثر إلغاء الانتخابات ودخل الجيش في الحياة السياسية مما أدى إلى العنف وعدم الاستقرار السياسي الجزائر.

**أهمية الدراسة.**

إن المقاصة التي تسعى إليها البحث هو تقديم صورة واضحة لطبيعة التحول الديمقراطي في الجزائري، والقيام بعملية تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في حالة الاستقرار في الجزائر.

**مناهج الدراسة.**

المنهج التاريخي: الذي يتضمن الجانب التفسير التحليلي في دراسة الظواهر المالية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها أو دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي، فلا يمكن فهم عملية التحول الديمقراطي دون الرجوع إلى الامتدادات والخلفيات التاريخية وهو ما سيمكننا من وحتى الحاضر وتفسيره.

منهج دراسة الحالة ويقوم هذا المنهج على النعمى في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة مهمة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وقيم فحص واختيار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة، بعرض الكشفي عن العوامل المؤثرة فيه، ثم الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها أو بغيرها من الوحدات المشابهة، وسيتم اعتماد هذا المنهج في الدراسة باعتبار أننا سنحاول التحول الديمقراطي ولدراسة حالة معينة هي التجربة الجزائرية.

المنهج المقارن: وهو عبارة عن خطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل الدراسة، لمعرفة العناصر التي تنحكم في أوجه الشبه والاختلاف، بهدف الوصول إلى تعميمات وإيجاد التفسير العلمي لهما، من خلال تتبع مختلف المراحل التي مر بها النظام السياسي الجزائري، وتوضح سماته إلى تمييز بها وجعلت منه نظاما ديمقراطي، وعيني عمل للحفاظ على استمراره واستقراره، أثناء تحوله وتوجهه نحو تبني الديمقراطية والعمل على ترسيخ ثقافة الديمقراطية.

**أسباب اختيار الموضوع.**

أسباب الموضوعية: كون الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي يشار صولها الكثير من التساؤلات والإشكالات التي تتطلب من الإجابة عليها، حتى يمكن الوصول إلى فهم طبيعة العملية السياسية في الجزائر، وبالتالي فهم طبيعة النظام السياسي القائم والمنطق الذي يحكمه والآليات التي يعتمد في الحفاظ على بقاءه واستمراره.

الأسباب الذاتية: تنبع من ميل شخصي إلى دراسة كل المواضيع التي تتعلق بالجزائر حتى يمكن المساهمة ولو بالقليل في بلورة تصورات تساهم في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

**إشكالية الدراسة.**

بعد 30 سنة من الاستقلال الجزائر عرفت الجزائر ن ظام الحزب الو احد و 23 فيفري 1989 أقرت مبدأ التعددية السياسية وأعطاني الحق في إنشاء جمعيات ذات الطابع السياسي وفتح المجال أمام المجتمع المدني.

عقب أحداث الخامس من أكتوبر 1988 ربط النظام السياسي مصره بالدولة في محاولة تكريس الاستقرار وأصبح المساس به يعني المساس بالدولة وترتب علي دلك حالة من الغموض وفتح أمام الأزمات الحادة في مقابل دل دلك عم مستوي معين للثقافة السياسية يتبنها النظام السياسي والسلطة القائمة.

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

ما هي علاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في نظام السياسي الجزائري (1998 . 2009)؟

*ما هو دور القوي السياسية الجزائرية في عملية التحول الديمقراطي ؟

*ما هو اثر التحول الديمقراطي علي الاستقرار السياسي في الجزائر؟

*ما مدى فاعلية نسق الائتلاف الوطني ، وما هو دوره في عملية التحول الديمقراطي والاستقرار في النظام السياسي الجزائري ؟

*ما هو دور الذي تلعبه القوي الإقليمية والدولية في تأثير علي مسار التحول الديمقراطي في الجزائر؟

**فرضيات الدراسة.**

. هناك علاقة طردية بين الصراعات السياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي.

. هناك علاقة طردية بين سوء الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي .

. هناك علاقة طردية بين التحولات الدولية و الإقليمية وحالة عدم الاستقرار السياسي في الجزائر .

. يفترض البحث إن ثمة علاقة بين النهج الديمقراطي في الجزائر والتغيرات علي الصعيد القومي والدولي .

. يفترض البحث أن ثمة علاقة ما بين التجربة الديمقراطية ومصداقية السلطة والمعارضة.

**صعوبات الدراسة.**

من المعروف أن الدراسات العلمية التخصصية تواجه قادر من المعضلات والمعوقات والصعوبات تتفاوت وطبيعة الموضوع البحث وأهميته ما على الباحث إلا أن يحاول قدر جهده مواجهة هده المعضلات والمعوقات يقصد تحقيقها والسيطرة عليها وتجاوزها لفرض نجاح البحث في الدارسة بصورة علمية.

في حقيقة الأمر فان صعوبة إشكالية التحول الديمقراطي وأثره والاستقرار السياسي في الجزائر قد تشخيص في صعوبتان وهما :

1)- حساسية الموضوع وخطورته.

2)- شمولية البحث وسعته.

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قسمنا مضمون الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول : هو بمثابة إطار نظري عام يهدف إلى تسلط الضوء علي القضايا النظرية لطاهرة التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي وقسمته إلي ثلاثة مباحث خصص البحث الأول لتناول ماهية التحول الديمقراطي وما هي أهم الاتجاهات التي سهمت في تحديد مفهومه وأنماطه ومؤشراته ، أما المبحث الثاني فقد خصص لتعريف الاستقرار السياسي وأتطرق لأهم الاتجاهات النظرية التي ساهمت في تحديد مفهومه إضافة إلي مختلف متطلباته ومعيقاته، أما المبحث الثالث فتناو لنا فيه علاقة التحول الديمقراطي بالاستقرار السياسي .

الفصل الثاني: يهدف هده الفصل إلي التعرف علي التحول الديمقراطي في الجزائر المبحث الثاني تناولنا مراحل عملية التحول الديمقراطي من خلال مرحلة بدء عملية والارتداء ومحاولة إحياء عملية التحول أما البحث الثالث فتناولنا الموافق الإقليمية والدولية لعملية التحول.

الفصل الثالث: حيث تناولنا في هدا الفصل التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الجزائر بحيث يهدف المبحث الأول العلاقة بين الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي ، أما المبحث الثاني يهدف إلي أهم التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي والديمقراطي بالجزائر.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للد راسة

## تمهيد.

أضحى موضوع الديمقراطية من أهم القضايا المتناولة عالميا، واعتبرت الديمقراطيات الليبرالية الأكثر تطبيقا خاصة في سياق النظام العالمي الجديد من قبل العديد من الدول النامية، أو السائرة.

ويشمل مفهوم الديمقراطية إلى أنه نظام سياسي اقتصادي اجتماعي وثقافي يقوم على ثلاثة أركان هي:

1. احترام حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنهما من حقوق كالحق في العمل وحرية التعبير؛
2. الدولة الديمقراطية هي دولة مؤسسات تسمو على الأفراد بالرغم من مراتبهم وانتمائهم؛
3. انتظام التداول حول السلطة حول تلك المؤسسات وبطريقة سليمة على أساس حكم الأغلبية مع احترام حقوق الأقلية.

وإذا كانت هناك بعض الاختلافات حول سبل تطبيق التحول الديمقراطي إلا أنه يكاد يكون هناك اتفاق عام على أهمية ترسيخ ديمقراطية حقيقية لضمان استمرار وتدعيم استقرار سياسي راسخ.

في هذا السياق سوف نتناول في الفصل الأول ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي.

المبحث الثالث: العلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي.

# المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي.

## المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.

يشير لفظ "التحول" في اللغة إلى التغير أو النقل، فيقال غير الشيء أي غيره أو نقله من حال إلى حال.

التحول الديمقراطي اصطلاحا هو عملية يتم بمقتضاها ممارسة مبادئ الديمقراطية في مؤسسات الدولة والمجتمع، أي أنه عملية تمكين الأفراد من اكتساب السلطة من خلال التنافس الحر للحصول على أصوات الناخبين ثم اتخاذ القرارات المناسبة، ويحدث ذلك عندما يستجيب ويتكيف النظام مع المطالب الجديدة حتى يصل إلى مرحلة النضج، فهو عملية معقدة ومستمرة تعبر عن الفترة الزمنية للانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي. [1] تتم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية فالانتقال الديمقراطي يعني تغيرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراب في الحقل الاجتماعي.

التحول الديمقراطي هو تحول يمس النظام في جميع جوانبه النخبة، الهياكل والمؤسسات وكذا التحق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فالتحول هو تلك العملية التي يهدف من ورائها النظام إلى تفعيل مختلف الأصناف (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية) المرتبطة أساسا لعملية السياسية.[2]

وعند الحديث عن مصطلح التحول لابد أن نفرق بين مفهومين يستعملان كثيرا هما التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي.

وهذا الأخير يعني توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم ضمانات تمنع التعدي عليها من قبل السلطة وما هو إلا تجميل وتحسين للصورة التي تمارسها السلطة الحاكمة لتحقيق القبول والإذعان.

أما التحول الديمقراطي يعني العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية بم يشمله ذلك من حرية الانتخابات والمحاسبة السياسية وعليه فإن التحول الليبرالي التي يمكن أن يكون مقدمة للتحول الديمقراطي.

ويهدف التأصيل النظري العميق للتحول الديمقراطي لابد من الرجوع إلى نظرية صامويل هنتنغتون الذي يحدد ثلاث تحولات كبرى مر بها العالم في إطار التوجه نحو الديمقراطية. [1]

---

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية، مصر، 2007، ص: 22.

[2] الهام ثابت سعيدي، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، الملتقى الأول، طبعة عملية التحول الديمقراطي، قسم ع س و ع د، 11/10 ديسمبر 2005، ص: 79.

فالمرحلة الأولى امتدت من سنة 1828 إلى 1926، والمرحلة الثانية من سنة 1943 إلى 1962، والثالثة وهي أهم مرحلة بدأت من سنة 1974 ومازالت مستمرة إلى الآن وتكمن أهمية هذه الأنظمة بأنها تميزت بتحول العديد من الأنظمة الشمولية والاستبدادية إلى أنظمة أكثر انفتاحا تتسم بالتعددية السياسية.[2]

## المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي.

إن بيئة النشاط السياسي لأي دولة هي التي تتحكم في طريقة وكيفية التحول والانتقال من نظام إلى أخر وهذا ما يدفعها إلى تناول مختلف هذه الكيفيات فهناك من قسمها إلى نمطين للتحول وهما:

1 - **التحول السلمي الدستوري:**

ويكون هذا التحول إما اقتراح من طرف السلطة العليا أو عن طريق تعديل الدستور وإجراء انتخابات ومثال ذلك البرازيل إن قامت به السلطة الحاكمة ولم تستعمل فيه القوة والعنف.

2 - **التحول العنيف:**

وتركز أساسا على استعمال الطرق غير السلمية في عملية التحول كالانقلابات أو العن الشعبي ومثال ذلك الجزائر وما حدث بعد أحداث أكتوبر 1988.

أما هينتغيون فقد ذكر ثلاث أنماط للتحول الديمقراطي هي:

1) التحول من الأعلى:

وذلك عن طريق السلطة الحاكمة في النظام الشمولي أو السلوكي ومحاولة تقيم النظام إلى نظام ديمقراطي.

2) الإحلال:

ويكون بوجود أغلبية المعارضة أو زيادة قوتها وتناقص قوة الحكومة إلى أن تنهار أو يطاح بها فالإحلال إذن يتطلب من المعارضة أن تنهك قوة الحكومة وتحول الميزان لصالحها.

3) الإحلال التحولي:

ويتمثل التحول الديمقراطي في نمط الإحلال التحولي في التوازن بين الحكومة والمعارضة بحيث توافق الحكومة على التفاوض لتقييم النظام.

---

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 15.

[2] بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، مكتبة مديولي اليمن، 2004، ص: 31.

ولقد شهد العالم أقساط أخرى للتحول الديمقراطي وذلك على اختلاف البيانات أو أنظمة الحكم في الدول ومثال ذلك أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا وكانت الأنماط كالآتي:

1 -تحول عن طريق الاتفاق: وذلك يكون بموافقة السلطة العليا في الحكم على تسوية متعددة الجوانب في صفوفها؛

2 -تحول عن طريق الالتزام: وذلك عندما تستخدم التقنية القوة من جانب واحد لتقيم نظام الحكم؛

3 -التحول عن طريق الإصلاح: عن طريق تحرك الجماهير وفرضها للتسوية دون للجوء إلى القوة؛

4 -التحول عن طريق الثروة: وذلك بالقيام بالانقلابات على النظام الدكتاتوري الشمولي.

## المطلب الثالث: العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي.

إن النظام السياسي في حركية دائمة فهو حسب دافيد إيستون ( David Eston) يعيش في بيئة يتبادل فيها التأثير والتأثر.

وهذه الأنظمة التي تعرف التحول تعاني من اختلالات في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ما يؤدي إلى المطالبة بتغيرات وتحسين الأوضاع.

ومن هنا نرى أن الدول تنتهج التحول الديمقراطي لأسباب داخلية وأخرى خارجية وهي:

### I العوامل الداخلية:

**1) انهيار قدرات النظام:**

إذا فقد النظام شرعيته في الحكم ولم يعد يستطيع التغلغل في كل شبر من أنحاء البلاد ولا يصبح يمثل انعكاسا للواقع الاجتماعي والسياسي في المجتمع. فقدرات النظام تعني وجود علاقة بين المدخلات والمخرجات ومدى قدرته للاستجابة لهذه المدخلات التي تتوقف عليها قدرته على النجاح والاستمرار والاستقرار أو الفشل.[1]

**2) العوامل الاقتصادية:**

إن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة لذلك يعد الاقتصاد عامل جد مهم في عملية التحول وهذا راجع لعلاقته الشديدة بالسياسة.

إن زيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع مستوى التعليم وهذا ما يؤدي إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة وهذه الأخيرة تريد أن تعبر عن مصالحها من خلال قنوات ومؤسسات شرعية وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للنظام القائم. وكذلك عند وجود اختلالات تلجأ الدولة إلى اقتراح مجموعة من الإصلاحات كمحاولة لإصلاح الوضع القائم.

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 30.

**3) دور القيادة:**

نقصد بالقيادة هي الفئة التي لديها الرغبة والقدرة والجرأة على تفعيل وترسيخ عملية التحول مما يوصلها إلى السلطة. وهناك من يرى أن القادة في العالم الثالث لا يطبقون الديمقراطية الحقة وذلك مخافة لتضرر مصالحهم وهذا الرأي لا يشمل ذوي السلطة فقط بل أيضا المسؤولين الحكوميين أو العسكريين أو ملاك الأراضي ... الذين يسيطرون على السلطة ويوجهونها حسب مصلحتهم.[1]

**4) الثقافة السياسية:**

ونعني بها مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة في الدولة. ولذلك فالنظام السياسي يخلق ويزرع ثقافة سياسية وفقا للنظام الحاكم أي أنها تتعلق بالتوجهات السياسية نحو النظام السياسي التسلطي ولذلك هذه الثقافة ليس لها أي علاقة بالديمقراطية ومبادئها لذلك كلما كانت هناك ثقافة سياسية صحيحة ساعد هذا في عملية التحول ويختلف دور العامل الثقافي من مرحلة لأخرى. حيث أن في بداية عملية التحول تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر تكيفا وعندما يتم بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية تبرز أهمية الثقافة مرة أخرى وفي مرحلة تعزيز الديمقراطية يتعلم المواطنون كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات وكيف يديرونها ويعملون داخلها.[2]

**5) تزايد قوة المجتمع المدني:**

وهو عامل يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية فعلى المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضر، تعمل هذه المتغيرات جميعا على خلق وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية، فالعديد من هذه الأنظمة كما أشار (دي توكفيل) هي حجر أساس للديمقراطية حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات فهم يتحدون مباشرة الأنظمة السلطوية، أما على المستوى الفردي فإن ارتفاع معدلات النمو الثقافي للدول النامية واحتكاكها بالعالم الخارجي زاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية.

## II العوامل الخارجية:

وهي المتمثلة في التأثيرات البيئية الخارجية على الأنظمة السلطوية في إحداث التحول الديمقراطي وفقا لمصالحهم وتزايد دورها كثيرا بفعل ثورة الاتصالات ومن هذه العوامل:

**1) دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية:**

[1] الهام ثابت سعدي، **مرجع سابق**، ص: 80.

[2] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 33.

وهنا نتحدث عن الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية والنقدية وتزايد نقودها ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وحدها وإنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي فالدول التي عرفت التحول وقعت في فكي كماشة خدمات الديون ما جعلها تعرف أزمة الديون لأن هذه الدول كانت تعتمد في اقتصادها على الريع البترولي ولجأت هذه الدول إلى إعادة الجدولة مقابل شروط سياسية كان لها انعكاسات على سيرورة النظام السياسي من المزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية فتؤكد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا على الديمقراطية السياسية كشرط ثالث لتقديم المنح والمساعدات لهذه الدول.

**2) النظام الدولي بعد الحرب الباردة:**

إن انهيار المعسكر الشيوعي الذي كان يمثل القاعدة الكبرى لهذه الأنظمة الشمولية والسلطوية بالغ الأخر على الدول التي انتهجت التحول الديمقراطي وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي وتدعم هذا الاتجاه أيضا لدى القوى والاتجاهات المعارضة التي تطالب بالحرية وبحقها في التنظيم والتغيير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب الرأي العام.

**3) العدوى أو الانتشار:**

ويقصد بها (كرات الثلج) نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على قيام دولة أخرى بانتهاجه وهو من الأسباب التي أدت إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية ولعل وجود نماذج ناجحة شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية ولقد ظهر أثر هذه النماذج عام 1990 في حالات بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وألبانيا وتظهر أهمية ذلك الآن في التطور الهائل في نظم الاتصالات الدولية، وقد لعب أيضا التقارب الجغرافي والتشابه دوره في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى.

## المطلب الرابع: مؤشرات التحول الديمقراطي.

لمعرفة وجود تحول ديمقراطي في دولة ما نجد مجموعة من المؤشرات والآليات التي ترشدنا إلى ذلك منها:

**1) ترشيد السلطة:**

بمعنى أن تكون السلطة التي تعرف تحول على أسس قانونية وشرعية ومستقلة عن كل الارتباطات التقليدية (كالانتماء إلى طبقة الجيش مثلا) فالسلطة السياسية يجب أن تسعى إلى خلق مجموعة من المعايير والضوابط التي ينتج عنها أي يصبح النظام الحاكم خاضع لمجموعة من القوانين.[1]

**2) التمايز البنيوي:**

لابد أن يسعى النظام إلى تحقيق مساواة ببعديها الاجتماعي والسياسي ونعني بذلك أن تؤدي في المجتمع قواعد ونظم قانونية تتسم بالعمومية على جميع الأفراد فمثلا تولية المناصب يجب أن تكون على أساس الكفاءة العلمية والمهنية وليس على أساس امتيازات ضيقة كالقرابة أو النسب.

[1] الهام ثابت سعدي، **مرجع سابق**، ص-ص: 82-83.

### 3) إقرار التعددية السياسية:

ونعني بها مشروعية تعدد الآراء السياسية وهذا يؤدي إلى وجود تنوع في القيم والممارسات، فالتعددية هي ضرورة وجود تنوع في القيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع بحيث تكون القوة موزعة بين مراكز القوة بدلا من احتكارها في مركز واحد.[1]

### 4) الدعوة إلى العمل بمبدأي المشاركة السياسية والثقافية:

إن المشاركة السياسية تتخذ أشكالا مختلفة كالمشاركة في الانتخابات وهو ما يعرف بمفهوم المواطنة، والمشاركة كذلك في صنع السياسات العامة ومناقشتها وتنفيذها. فالنظام الديمقراطي هو الذي يكون قائم على أسس المشاركة السياسية والثقافية.[2]

### 5) بناء ثقافة سياسية ديمقراطية:

وذلك عن طريق تنشئة المواطنين تنشئة صحيحة وسليمة وينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية.

### 6) تفعيل دور المجتمع المدني:

يشير هذا اللفظ إلى مختلف المؤسسات والاتجاهات المهنية والنوادي الثقافية والاجتماعية التي تنشئ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم، والدفاع عنها المواجهة سلطة الدولة. فالمجتمع المدني هو القادر على توجيه الرأي العام نحو المشاركة الحقيقية.[3]

### 7) تعزيز الإعلام الحر والمسؤول:

لابد من وجود إعلام حر ولا تقوم القلة الحاكمة باحتكار مصادر المعلومات إذ أنه يخدم المصلحة العامة دون تحيز أو انتماء لجهة معينة.

وفي الأخير يمكن أن نقول أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة وتستغرق بعض الوقت، فعادة ما تكون مصحوبة ببعض التوترات والمشكلات، وقد تتعرض لانتكاسات ما لم يتم توفير مقومات استمرارها. وعليه لتحقيق التحول الديمقراطي وبناء دولة ديمقراطية لابد من توفير البيئة التحتية الضرورية لعملية الانتقال وهذا يكون عن طريق المشاركة السياسية

---

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 37.

[2] الهام ثابت سعدي، **مرجع سابق**، ص: 83.

[3] بلقيس أحمد منصور، **مرجع سابق**، ص: 39.

الحقيقية، وإشراك الجميع في عملية اتخاذ القرار والعمل على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تكون الشفافية العامل الحقيقي لنجاح التحول. وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات وتقوية مؤسسات المجتمع المدني.[1]

## المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي.

يعتبر مفهوم الاستقرار السياسي من بين أكثر المفاهيم غموضا وتعمدا، إذ يعد مفهوما معباريا فما قد يتسبب في استقرار لشخص أو جماعته ما قد ينسب في الوقت ذاته في عدم استقرار شخص آخر أو جماعة أخرى، وتكمن أهمية مفهوم الاستقرار السياسي في أنه يعد مطلبا جماعيا، فأيا كان نمط النظام السياسي القائم هي أي دولة من دول العالم سواء كان نظام ديمقراطي أو ديكتاتوري أن أمل أي نظام حاكم في أن يكون حكمه مستقرا لكي نستطيع البقاء والاستمرار حيث سنتناول تعريفات الاستقرار أولا.

### المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي.

كلمة الاستقرار في اللغة العربية من استقر: يستقر، استقر، استقرارا.[2]

ولقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، بحيث يعرف لسان العرب بأنه القرار في المكان أي القرار والثبوت.[3]

يؤكد Jan-Ericlane Svante: أن لا يوجد تعريف منهجي إجرائي للاستقرار السياسي، يبدو أنه يمكن الاعتماد سوى على التعاريف العامة والبسيطة أو التعريف المركبة حيث يحتوي الاستقرار السياسي على عنصرين.

- أولا: النظام (اللافوضوي): والذي يعني غياب العنف القوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.
- ثانيا: الاستمرارية: وتعرف بالغياب النسبي في التغيير في مكونات النظام السياسي، بتدني المستوى اللااستمرارية في التطور السياسي وغياب القوى الاجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغيرات جوهرية على النظام السياسي.[4]

تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا:

---

[1] الهام ثابت سعدي، **مرجع سابق**، ص: 76.

[2] علي بن هدى وآخرون، **القاموس الجديد للطالب**، معجم عربي مدرسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، الجزائر، 1991، ص: 47.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، دار العرب، القاهرة، 1981، ص: 3580.

[4] Jean-Erik and Svante Arvson, **Polition and society in western Europe,** London, Sage Publications jourth Edition, 1999, P : 294.

عدم استخدام العنف لأغراض سياسية واللجوء لقوى وجماعات سياسية وإلى أساليب دستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والتابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام.[1]

## المطلب الثاني: اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي.

**1) المدرسة السلوكية:**

يقسم هذا الاتجاه الاستقرار السياسي إلى نوعين وهما:

يرى أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي والعنف السياسي وفق الاتجاه المعياري (Normative) ويشير إلى التوجهات والمعتقدات إلى يؤمن بها الجماعة، أما الاتجاه المنفعي ( Utilitarian) فإن مفهوم العنف السياسي يشير إلى المعتقدات التي يؤمن بها الجماعة.

فإن أنصار هذه المدرسة السلوكية أعطوا لنا تعريف أجرئيا العنف السياسي حيث يعرفونه: "بأنه مجموعة الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل آجال الشغب والانقلابات والحرب الأهلية لكن لقد وجهت لهذه المدرسة عدة انتقادات بحيث أنها اعتمدت في تعريف الاستقرار السياسي على عدم وجود عنف سياسي كأنها تركز على أحد الجوانب الظاهرية هو السلوك السياسي وتهمل الجوانب الأخرى، فالأهمية والمؤسسات السياسية داخل صفوف النخبة والتي قد لا تعبر عن نفسها في مظاهر سلوكية واضحة لا تحظى باهتمام هذه المدرسة، ولذلك يمكن القول أن المدرسة السلوكية تقيس أحد أبعاد الظاهرة الاستقرارية ولذلك فهي لا تصلح وحدها لتفسير الظاهرة.[2]

**2) المدرسة النظمية:**

تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النسخي أو التحليل النظمي، وحسب المدرسة فالاستقرار السياسي هو مرادف لحكم والإبقاء عليه فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل المؤسسات عن النخبة السياسية في الداخل والخارج وعدم استغلالها.

إذن فالمدرسة النظمية أو النسقية في تعريفها للاستقرار السياسي ركزت على النظام ككل في نظرته إلى الاستقرار من زاوية قدرة المؤسسات على البقاء والاستمرارية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها.[3]

**3) المدرسة البنائية الوظيفية:**

يرتكز أصحاب هذا الاتجاه على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية وعلى التكيف مع المتغيرات والبيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات ترى هذه المدرسة بأن مفهوم الاستقرار السياسي هو بناء على

---

[1] خالد حنفي علي، **الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا**، المجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 153، جويلة 2003، القاهرة.

[2] أحمد إسراء إسماعيل، **مرجع سابق**، ص-ص: 45-46.

[3] كريمة يفدي، **مرجع سابق**، ص 52.

مسلك الوظيفي، حيث أن هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي ينزع إلى التكيف والتوازن والاستقرار وأن الخلل يعد طارئة ينبغي تصحيحها وأن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي توازنه واستقراره دليل على حيويته ولا تخلو هذه النظرية على النقد حيث ركزت على بعد واحد وهو البعد المؤسسي، ولذلك وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها لا تصلح وحدها في دراسة الاستقرار نظرا لعدم شمولها لكافة أبعاد الظاهرية.

**4) المدرسة الإدانية:**

تعتمد هذه المدرسة على الربط بين الاستقرار والأداء الحكومي، حيث أنصارها أن الاستقرار ينطوي على عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي والتي تمتد في خمسة أبعاد:

- استمرارية الأبنية الحكومية فترة طويلة من الزمن؛
- قدرة الحكومة على إصدار قوانين أو تعهدات ايجابية؛
- قدرة الحكومة على تخفيض العنف السياسي إلى أدنى حد ممكن؛
- قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مطالب المقدمة إلى النظام السياسي؛
- قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتعليماتها.

## المطلب الثالث: أبعاد الاستقرار السياسي.

**1) بعد السلوك السياسي:**

**أ) عدم اللجوء إلى العنف السياسي:**

يشير مفهوم العنف السياسي إلى العمل الذي يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد أو حكومة والذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأفراد أو الجماعات الأخرى بدافع أو دوافع سياسية، ويلجأ الأفراد إلى العنف السياسي بغرض التأثير أو السيطرة على الحكم إذا فشلوا في عمل ذلك بالطرق السلمية المشروعة بينما تلجأ الحكومات إلى العنف السياسي للاحتفاظ على بقائها وسيطرتها على مقاليد الأمور.

وتسيطر الدول على أدوات العنف بهدف الحيلولة دون ظهور مؤشرات العنف السياسي أو الحيلولة دون تفاقمها في حالة ظهورها، ولكن غياب العنف السياسي لا يتحقق فقط نتيجة لممارسة القوة أو التهديد باستخدامها من جانب الحكومة وإنما لابد من الاعتماد على أساليب ووسائل أخرى تؤدي إلى إيجاد الثقيل للنظام والرضا عنه أي تمتع النظام بالشرعية.

**ب) الالتزام بالقواعد الدستورية:** بحيث هناك مستويين وهما:

المستوى الأول: بحيث يقوم هذا المستوى من احترام قواعد وأحكام الدستور سواء من جانب الحكومة والجماهير إذ يعتبر هذا مؤشرا هماما من الاستقرار السياسي.

المستوى الثاني: يتضمن التعديلات الدستورية حيث من الممكن حدوث تعديلات جزئية في الدستور بمعنى تغير موارده أو تعديل كلي أو جزئي من الدستور وكلما كان هناك نوع من الثبات والاستمرارية في قوانين ودستور كانت هناك نوعا من الاستقرار السياسي والعكس صحيح.[1]

**2) بعد أداء المؤسسات:**

بمعنى قدرة النظام السياسي على خلق التوازن المطلوب بين كل المدخلات والمخرجات كأساس للعملية السياسية، وهناك اتجاه يحدد الوظيفة للنظام السياسي بتحقيق الهدف وهناك اتجاه آخر لا يقصر دور النظام السياسي على بقية لتحقيق الهدف، وإنما يوضح في أول كل الوظائف أي الاستجابة للمجتمع في عملية التخصيص السلطوي للقيم، فالنظام السياسي تعرض لمجموعة من المدخلات والتي تمثل مطالب تقول عنها مطالب توسعية المقدمة إلى النظام السياسي ومنح عن هذه المطالب مخرجات وهي عبارة عن مدى استجابة النظام السياسي لهذه المطالب، وتوفر هذه المخرجات على المطالب المقدمة إلى النظام وعلى مدى ما يلقاه من فالفيس من خلال عملية التغذية الاسترجاعية وتتميز الدورة، بحيث كلما كانت مخرجات النظام أكثر اتساقا مع مدخلاته كلما اقترب النظام السياسي من الاستقرار والعكس صحيح.[2]

**البعد النفسي**: ويشمل مفهومين وهما:

**أ) تمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية:**

والشرعية تعني القبول والرضا العام عن النظام الحاكم، فكل الحكومات تعتمد في حكمها على مزيج من القوة والإجبار وعلى التوافق والقبول ولكن تختلف كل حالة عن الأخرى من حيث درجة الاعتماد والقوة أو القبول أو الرضا، فما يميز الحكومات الديمقراطية هو زيادة أعضاءها على الثقل ورضا الشعب أكثر من اعتمادها على استخدام القوة لتحقيق الأهداف المرجوة.

بحيث يمكن القول بأن الاستقرار السياسي يتم من عاملين:

- قبول الجماهير للنظام السياسي؛
- قوة النظام نفسه بمعنى مدى فاعلية أدائه.

**أ/ الرضا عن الوضع القائم:**

حيث لا يعتبر الخضوع وأردع وحده مؤشرا لرضاء عن النظام القائم والحاكم ولذلك يكون المهم التحقق مما إذا كان هذا الخضوع يمثل بالفعل رضا عن الوضع القائم، وتأثير له أم أنه يعبر عن عداوة كامنة للنظام تنظر للفرصة المناسبة للانفجار على النظام السياسي، من الصعب أن يكون هناك رضا كامل للشعب على النظام السياسي وذلك بفعل اختلاف قطاعاته المختلفة لهذا الشعب.

---

[1] أحمد إسراء إسماعيل، **مرجع سابق**، ص-ص: 45-46.

[2] محمد علي عمير الشرياني، **العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الإمارات من 1990-1999**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الإمارات، 2002، ص: 28.

## المطلب الرابع: مؤشرات الاستقرار السياسي.

إن الاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عنها الباحثون ويمكن اختصارها في التالي:

**1) نمط انتقال السلطة في الدولة:**

تعتبر عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشر حقيقي للاستقرار السياسي حيث تعكس مدى يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ والمقصود بانتقال السلطة هنا تغير شخص رئيس الدولة وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأسلوب الذي يتم التعبير من خلاله.

**2) شرعية النظام السياسي:**

تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية، هناك عدة اتجاهات في تعريف شرعية السياسية، قانوني، سياسي، ديني، والذي يهمنا هو الاتجاه السياسي الذي يعرفه الشرعية السياسية وتبرير السلطة الحاكمة من منطق الإدارة الجماعية، بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له بطواعية.

**3) قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة المجتمع:**

تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستمرار السياسي لأن النظام يتوجب عليه مستويات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع في حال كان النظام السياسي ضعيف لا يستطيع صرف سيادته وتحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية التبعية للنظام القوي.

**4) محدودية التغير في مناصب القيادات السياسية:**

المقصود بالقيادات السياسية في السلطة التنفيذية فبقاء القادة السياسي على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي ولكن يجب أن تقترن ذلك برضاء الشعب.[1]

**5) الاستقرار البرلماني:**

إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب.

**6) الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:**

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 47.

تعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبق قواعد الديمقراطية في الحكم في حالته التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار والمستهلكين في المجالس النيابية والمحلية لذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي للنظام السياسي.

**7) غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:**

إن العنف السياسي هو التغير الرسمي لعدم الاستقرار السياسي أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الجد على ظاهرة الاستقرار السياسي بحيث أن هناك نوعين من العنف قد يكون رسمي أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجهة من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة أما الغير الرسمي فهو الوجهة من المواطنين أو الجماعات ضد النظام اللجوء وبعض رموزه أما الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف نطاق الواسع.

**8) الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية):**

إن المجتمعات التي تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الدفن أو التعود أو الطائفي غالب ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، لكن ليس العيب في التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية وهناك تميز بين نوعين مختلفين أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاسغبيات بالقوة والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات.

**9) نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:**

ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات فعندما يكون النظام السياسي مستقرا، فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف السمة وهذه السياسات النمو به أكثر في مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، تختلف نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

**10) قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:**

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن أجماله للوضع الأمني والاقتصادي وكلا السين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وكلما كانت معدلات قلية أو معدلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي.

وقد تكون أحيانا العمالة الوافدة سببا من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيعة. (حالة مالي حاليا في الجزائر).[1]

[1] راند نايف حاج سليمان، **الاستقرار السياسي ومؤشراته**، الحوار المتدين، مواضيع وأبحاث سياسية، العدد 2592.

# المبحث الثالث: علاقة بين الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي.

## المطلب الأول: مستوى التنمية الاقتصادية.

تمثل الأوضاع الاقتصادية عاملا محوريا حاسما في بعث جهود وخطوات الديمقراطية في تدعيم الاستقرار والدفع تحول الخروج من دائرة التخلف فقد ترافقت تلك الجهود والخطوات مع تدهور الظروف الاقتصادية في الغالب لقطاعات واسعة من الشعوب ولم تفلح التصريحات الحاكمة للمسؤولين الرسميين أو البعد في تحقيق الاحتفاظ المتنامي لدى قطاعات مجتمعية كبيرة سنمت انتظار تلك المردودات على مدى سنوات طوال لأن الاستقرار الاقتصادي والكفاءة في إشباع الحاجات والمتطلبات لأكبر عدد ممكن من أفراد الشعب يعتبر البنية التحتية للاستقرار السياسي حتى النظم التسلطية قد تنعم بقدر معين من الاستقرار في حالة نجاحها في تحقيق درجات معقولة من الإنجاز الاقتصادي إلا أن تحقيق الاستقرار أو استرداد في ظل ترافق الاستبداد والتسلطية مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية يعد أمرا مستقلا لذلك أصبح من الصعب على النظم العربية الاستبدادية أن تحافظ على استقرارها أو على بقائها.[1]

## المطلب الثاني: قوة المؤسسات السياسية.

وضع قواعد واضحة للعمل السياسي إن العملية السياسية هي قاعدة التي تنطلق منها كافة ممارسات النظام السياسي وهي القاعدة التي تعتمد عليها نجاح النظام السياسي في انجازه لوظائفه المتنوعة وهناك نمطان للعملية السياسية هما العملية السياسية التي تتم عن طريق مؤسسات النظام السلطوي وهنا يكون الحاكم هو الأمر الناهي الذي لا يقبل المعارضة أم النمط الثاني فهو الذي يتم عن طريق التفاعل الذي يحتوي عملية صنع واتخاذ القرار السياسي من خلال المؤسسات القائمة [2] ضمن ضوابط وأسس ومعايير محددة وواضحة تكسب النظام السياسي والشرعية السياسية والتنظيم المؤسس للعملية السياسية بقدر ما يعكس المبادئ والقيم الديمقراطية للممارسة السياسية يفيد في تحقيق خصائص عديدة أهمها:

1) قانونية العملة السياسية: أي العمل وفق أحكام وأسس للتوظيف والتحويل وتقويم الأداء وضوابط المراقبة والمحاسبة؛
2) عقلانية العملية السياسية: حيث المؤسسات والمناصب تعتمد معيار الكفاءة والمهنة؛
3) عمومية العملية السياسية: اعتماد اعتبارات المواطنة عرض الاعتبارات الشخصية والجهوية الضعيفة.

[1] شليغم غنية، **الاستقرار السياسي المقومات والدوافع**، مداخلة بجامعة ورقلة، 2011، ص: 5-6.
[2] شليغم غنية، **مرجع سابق**، ص: 8.

استقرار العملية السياسية: فالعمل المنظم في المؤسسات ومنها لا ينزعزع أو يتعطل نتيجة ما على المناصب كما أن ماسسة العملية السلبية تعطي إطار لها في النظام السياسي كما أن المشاركة السياسية للأفراد في نظام السياسي تعتبر من أسس الاستقرار السياسي لدى النظام.[1]

## المطلب الثالث: دور العامل الخارجي.

الوقوف في وجه التحديات الأجنبية والخارجية وتحقيق الولاء للدولة وهنا لا يمكن أن يحصل الآن عن طريق الأمن الأساسي أي تركيز الأمن للفرد وليس الدولة وأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب الدولة إذ قد تكون الدولة مصدر من مصادر تهديد أمن مواطنيها.

إذا عد المواطن أن يتعرف الضمانية والتحرر من الحزن المزمن تجاه الدولة ليتخطى مرحلة التفكير في سلامة الشخصية ومن تم ينتقل إلى التفكير الايجابي الهادف إلى التقدم والتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

## المطلب الرابع: تجانس الثقافة السياسية.

التخلص من ثقافة التهميش التي لا طالما مارسها ذوي النفوذ إضافة إلى كون الثقافة غير ملائمة، اتسمت بالسلبية والاجتهاد والعزوف عن المشاركة الايجابية، وقد عملت النظم الحاكمة بمعنى تعميم ثقافة بتسطيح الوعي الجماعي وتسفيهه عبر الدعايات الإعلامية السلبية المكثفة والتي أنت ثمارها المرة في ظل غلبة الطابع التسلطي على عملية التنشئة السياسية وتراكم تقاليد وخبرات التسلط السياسي وشخصياته الحكم أو الفرد ومركزية السلطة وتدني المستويات التعليمية في الغالب وارتفاع نسبة الأمة الذي يعني انخفاض مستوى الوعي الايجابي لدى الفئات المتعلمة وهنا جاءت دور الوسائل الإعلامية مبررة وعلى مبادرات الإصلاح السياسي الحقيقي انطلاق من دفاعها على ضرورة الحفاظ على الاستقرار من خلال الترويج لقيم وأهداف ومطالب تعد من صميم الديمقراطية كالحرية والعدالة والمساواة.[2]

[1] شليغم غنية، **مرجع سابق**، ص: 9.

[2] شليغم غنية، **مرجع سابق**، ص: 10.

# الفصل الثاني:

# التحول الديمقراطي في الجزائر

## تمهيد.

تقوم الديمقراطية وتنبني على مجموعة من الأسس والقواعد والإجراءات التي تحكم مسيرتها وتنظم تطورها في إطار العلاقة بين الفاعلين الموجودين على الساحة السياسية. وتثور الصراعات السياسية حيث يحدث خلل في توازن القوى وسوء فهم في التعامل مع المفهوم الديمقراطي، حيث يعتبر كل فريق من الفاعلين السياسيين أنه قادر على تفسير وتطبيق الديمقراطية وفقا لرؤيته وبالتالي يستبعد من يعتقد أنه سوف يمثل عائقا أمام تحقيق هدفه.[1]

وعلى ضوء هذا يتناول هذا المبحث العام الفاعلة والتي كانت لها دور وشملها التحول الديمقراطي في كل من القطاع الاقتصادي العسكري والسياسي وهي عبارة عن مجموعة من الإصلاحات قام بها النظام الجزائري إثر الظروف والوضعية الصحية التي كان يعيشها على المستوى الداخلي والخارجي أدت إلى حذو هذا المسلك للانتقال من وضع ولي عهده إلى آخر بذهنية وممارسة جديدة فرضت عليه. ويتجلى هذا في النقاط التالية:

أولا: دور الأحزاب السياسية.

ثانيا: قوة المؤسسة العسكرية.

ثالثا: الأزمة الاقتصادية.

[1] إسراء أحمد اسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 63.

# المبحث الأول: بيئة التحول الديمقراطي في الجزائر.

## المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية.

تشير في البداية بأن التعددية السياسية في الجزائر ليست ظاهرة جديدة استحدثتها أحداث 05 أكتوبر 1988 حيث أن جذورها تمتد إلى الفترة الاستعمارية أين كان هناك تيارين استقلالي وآخر إصلاحي بعدما اندمجوا تحت لواء جبهة التحرير الوطني.[1]

كان من نتائج إلغاء نظام الحزب الواحد وإقرار التعددية ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية [2] بلغ في فترة 1989-1990 أكثر من 60 حزب وهذا بسبب قانون الأحزاب السياسية الذي وضع آنذاك متضمنا شروط سهلة للغاية وضامنا للتشكيلات الناشئة دعما ماليا من الدولة وبعد نهاية 1996 وبداية 1997 وفي إطار المراجعة الشاملة لنصوص العمل السياسي في الجزائر ألغي هذا القانون وجاء آخر ترمي أحكامه في المقام إلى تقليص عدد الأحزاب.

وهو ما حدث إذ فشل الكثير منها في التأقلم مع الشروط الجديدة فكان مصيره الحل وبذلك نزل عدد الأحزاب إلى النصف تقريبا.

ومن هنا تصنف الأحزاب في الجزائر كما هو شائع عليها إلى أحزاب إسلامية وأحزاب وطنية وأخرى ديمقراطية أو علمانية وفي هذا المطلب سنقوم بالحديث عن حزبين كان لهما دور فعال وبارز جدا في عملية التحول الديمقراطي على الساحة السياسية الجزائرية هما جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ.

1 -جبهة التحرير الوطني:

هو الحزب الواحد[3] من الاستقلال إلى عام 1989 في هذه الفترة كانت الدولة أثناءها دولتها والمجال السياسي لها من دون منازع وبعد خروجه من رتبة الطلائعية والفرداتية [4] إلى رتبة الشراكة والمنافسة في سنوات التحول الأولى ( 1989-1991) كانت في وضع لا يحسد عليه بعد خروج الكثير من كوادرها التي أنشأت أحزابا خاصة، وتركزت عليها هجمات الجميع وبخاصة الإسلاميين باعتبارها المسئولة عما آلت إليه أوضاع البلاد وفي تلك الفترة سجلت جبهة التحرير انكماشا تجسد في النتائج

---

[1] عبد الرحمان برقوق، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، قسم ع س و ع د، بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص: 98.

[2] صالح بلحاج، **أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر**، مخبر دراسات وتحليل س ع، الجزائر، 2012، ص: 106-107.

[3] صالح بلحاج، **مرجع سابق**، ص: 107.

[4] عبد الرحمان برقوق، **مرجع سابق**، ص: 100.

الانتخابية المحلية الهزيلة في جوان 1990 إذ أنها فازت 487 من 1541 بلدية و 14 من 48 ولاية. وفي الدور الأول من انتخابات 1991 التشريعية نالت 16 من 430 مقعدا في المرتبة الثالثة بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية.

وكاد الوضع أن يتفاقم أكثر لولا إيقاف المسار الانتخابي الذي أنقدها وحولها إلى حزب كبقية الأحزاب لكن هذه المرة حزب خارج السلطة ومعارض لها إذ أن جبهة التحرير الوطني شاركت مع أحزاب المعارضة.

في التوقيع على (ميثاق العقد الوطني) [1] في روما 1994 لتتحول إلى حزب معارض للسلطة ومؤيد عموما لأطروحات الإسلاميين خاصة فيما يتعلق بقرار إلغاء الانتخابات وسبل معالجة الأزمة.

وفي نوفمبر 1995 قاطعت جبهة التحرير الانتخابات الرئاسية اعتقادا منها بأن النظام لن يفوز بها بعد نجاح هذا الأخير ندمت كما ندم كل أحزاب المقاطعة ولم يعد في مقدورها تحمل مقاطعة السلطة والعيش خارجها. فدبرت لجنتها انقلابا على أمينها العام في جانفي 1996 وسميت هذه العملية بالانقلاب العلمي [2] داخل جبهة التحرير والتي راح ضحيتها عبد الحميد مهري وخلفه بوعلام بن حمودة وكانت مهمته تحقيق التقارب مع النظام والعودة إلى أحضانه عن طريق المشاركة في اللعبة السياسية والانتخابية. وتم ذلك في الانتخابات التشريعية في جوان 1997 التي مكنتها من العودة إلى الحكومة والبرلمان بصفتها القوة السياسية في البلاد.

وواصلت الجبهة سعيها للعودة إلى السلطة ففي ربيع 1999 دعم الحزب المرشح للانتخابات عبد العزيز بوتفليقة فعاد عليه فوز الرئيس الحالي بفائدة كبيرة. إذ أصبح أحد قادته علي بن فليس مدير الحملة الانتخابية لبوتفليقة وأبرز مستشاريه رئيس الحكومة في العام 2000 وفي الوقت نفسه أمينا عاما لجبهة التحرير الوطني بعد ذلك وبمناسبة الانتخابات التشريعية التالية في نهاية 2002 كانت الشروط متوفرة ليسترد الحزب سابقة عهده حيث انتقل المركز الأول لحائز الوحده الأغلبية المطلقة في البرلمان.

وفي عام 2003 ومطلع 2004 عصفت به من جديد أزمة داخلية قسمت صفوفه بين مؤيد الرئيس المرشح لولاية 2 والمساندين لأمينة العام على علي بن فليس الذي انقلب على رئيسه غاية منه لخلافة. وبعد إعادة فوز بوتفليقة تأكدت المقولة أن فكرة العمل السياسي والعيش خارج السلطة غريبة على قيادات جبهة التحرير الوطني وسرعان ما تلملمت الأعضاء المنشقة وعادة لمساندة الرئيس ولتكفر عن أخطائها جعلت الرئيس بوتفليقة رئيس لها، [3] منذ ماي 2002 تملك جبهة التحرير الوطني الأغلبية المطلقة في المجلس الشعبي الوطني بـ 199 مقعدا من مجموع 389 مقعدا ولها عدد كبير من الوزراء في الحكومة ولا تزال القوة السياسية الأولى وصاحبة الأغلبية النسبية في البرلمان واحتل أمينها العام عبد العزيز بلخادم منصب رئيس الحكومة.

2- الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

---

[1] ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص: 133.

[2] صالح بلحاج، **مرجع سابق**، ص: 115.

[3] صالح بلحاج، **مرجع سابق**، ص: 109.

إن العمل السياسي للجبهة الإسلامية له تاريخية منذ وقت الاستعمار إذ عرفت بدورها البارز في مختلف محطاته تاريخ الجزائر إذ أن استدادها بعد لاستقلال بعدد للحركات الإسلامية المعارضة لنظام الحكم والتي تجد أصولها الأولى في الحركة الإصلاحية أثناء الاستعمار المتمثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تلك التي ساهمت في معركة الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية بعدها الإسلامي والعربي ضد المستعمر القائم.[1]

لقد تحول هذا التيار الديني الإصلاحي من نظال المحافظة على الهوية الجزائرية إلى تيار معارض راديكالي بعد الاستقلال تميز بمحطاته الكثيرة مع السلطة الحاكمة طيلة الفترة التي سبقت أحداث أكتوبر 1988.[2] واستطاع أن يجد ثقة الكثير من الستارات والعباءات يحتمي بظلها أهمها (جماعة القيم) التي ارتبطت بكل من مالك بن نبي وهاشمي تيجاني وبعدها جماعة مصطفى بوبعلي وبعدها برز اسم آخر هو علي بلحاج و كل هذه المحاولات الإحيائية كانت تتصادم دائما مع السلطة التي كانت تسعى دائما إلى حلها وإيقاف نشاطاتها.

تشكلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 18 فبراي 1989 في مجد السنة بباب الواد وتكونت في البداية من 50 شخصا لبحث المشكلات التي تواجهها الجزائر، وقد شاهدت هذه النشأة خلافات واستقالات عدة ليعلن عن ميلاد الفيس بعدها يوم الجمعة 10 مارس 1989. وحصلت على الاعتماد الرسمي يوم 6 سبتمبر 1989[3] وينشر الاعتماد في الجريدة الرسمية في 13 سبتمبر من نفس السنة ليتشكل بذلك أول حزب ذي توجه ديني يحصل على الشرعية القانونية.[4]

كان نشاط الجبهة في تلك الفترة منقطع النظير أكسح الأحياء الشعبية وسيطر على النشاط الطلابي في الجامعات وامتد إلى داخل أسوار الثانويات والمتوسطات وحتى المدارس الابتدائية كما أحكم قبضته على أغلبية المساجد الجزائرية حوالي 8 آلاف مسجد في أصل 10 آلاف مسجد. وسارت تعبئة جماهيرية طالت ملايين المواطنين قدرت بحوالي 3.5 مليون عضو[5] وذلك من خلال استثمارها للأعمال الخيرية كأسواق الرحمة والجمعيات الخيرية وكذلك التجمعات الجماهرية [6] الشيء الذي أهلها للحظي به واقعة اجتماعية شاملة تم جمته نتائج الانتخابات المحلية 1990. حيث تحصلت الجبهة 55% من مجموع البلديات بمعدل 859. هذا وقد كان لها نزوى إلى التنظيم والتأطير الرسمي لجماهيرها حيث أنشأت النقابة الإسلامية للعمل في أوت 1990 وأشرطة الإسلامية لتأطير التجمعات وكذا مراقبة المواطنين وهو ما أهلها مرة أخرى للفوز بتشريعات ديسمبر 1991 حيث أحرزت في

---

[1] عبد الرحمان برقوق، **مرجع سابق**، ص: 103.

[2] إسراء أحمد اسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 64.

[3] إلياس بوكراع، **الرعب المقدس**، ترجمة حكيمة أوقاسي و مليكة آيت عميرات، مجلة الجيش الوطني الشعبي، المركز التقني للاتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر، 2002، ص: 31.

[4] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص: 155–163.

[5] إسماعيل قيرة وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 167.

[6] إلياس بولكراع، **مرجع سابق**، ص: 30—31.

دورها الأول نسبة 47.27% من مجموع الأصوات، [1] ونفس الشيء كان متوقعا لها في الدور الثاني وهنا انقسمت الطبقة السياسية الجزائرية إلى تيارين أحدهما نادي بمواصلة المسار الانتخابي في حين رأي الثاني بضرورة إيقافه وتدخل الجيش الوطني الشعبي لتلغى الانتخابات في 11 جانفي 1992[2] ويحل الحزب قانونا بعد حالات العنف التي ترتب على ذلك إلغاء كسب مباشر، في ربيع 1992 مما ترتب عليه بزوغ الجناح العسكري للفيس المتمثل بالجيش الإسلامي للإنقاذ ( A I S) ومباشرته للمعارضة المسلحة منذ عام 1993[3]. لتدخل الجزائر بعدها في تجربة دموية مريرة عرفها البعض بالعشرية السوداء وعرفها البعض الآخر بأزمة التحول الديمقراطي في الجزائر.

## المطلب الثاني: قوة المؤسسة العسكرية.

تعود الطبيعة العسكرية للنظام الجزائري إلى ما قبل الاستقلال. تبلور تفوق العسكري على السياسي إبان حرب التحرير الوطني،[4] وبعد الاستقلال ساهمت في البناء والتنمية الوطنية، إذ أنها تمثل محور التوازن السياسي في الدولة لذلك فإن القرار السياسي أصبح مرهونا بموافقة المؤسسة العسكرية ولولا استخدام القوة ما تمكنت الجزائر من تحقيق استقلالها.[5] بل إن اختيار رئيس رئيس الدولة لا يمكن أن يتم إلا بموافقة هذه المؤسسة [6] وقد تميز موقفها في التعامل مع الإسلاميين بالحدة والعنف، [7] إذ عملت على حصار وقطع الموارد المختلفة التي استخدمتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في حشد التأييد الشعبي، وتم تزويد الجيش بوسائل مادية وتقنية إضافية وتجهيزات عسكرية ثم شراؤها من فرنسا ودخل العسكريون والإسلاميون في صراع أطلق عليه البعض حربا أهلية.

وقد دفع ذلك الجمعية الكاتوليكية الرومانية سانت جيديو في عام 1994 بتنسيق لقاء في روما بين زعماء المعارضة التي حصلت على 80% من الأصوات في الانتخابات التشريعية لعام 1991. وقد توصل المجتمعون إلى اتفاق عام بثلاث نقاط، بوضع حد للعنف وفتح باب الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ واحترام التعددية وتناوب السلطة. [8]كما تم عقد اجتماع آخر في زمان الثامن إلى الثالث عشر من يناير عام 1995 ضم الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاجتماعية وقد تم الاتفاق على الحل السلمي للأزمة الجزائرية ولكن وقعت في أعقاب ذلك مجموعة من أعمال العنف المسلحة بهدف إقناع الرأي العام العالمي أنه لا جدوى من المفاوضات. وتم إعادة "عباس مدني" و"علي بلحاج" إلى السجن في نهاية يناير 1995.

---

[1] لويس مارتيناز، **الحرب الأهلية في الجزائر**، ترجمة محمد يحياون، منشورات مرسي، 1998، ص: 42.

[2] إلياس بولكراع، **مرجع سابق**، ص: 30.

[3] إسماعيل قيرة وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 167.

[4] صالح ناجي، **أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي، مرجع سابق**، ص: 104.

[5] Elbaki hermassi, Les dership and national, development in north africa los engeles : university of california press, 1972, P : 128.

[6] ناجي عبد النور، **تجربة التعدية الحزبية والتحول الديمقراطي، مرجع سابق**، ص: 52.

[7] صالح بلحاج، **نظرة في واقع القوى السياسية في الجزائر**، مجلة الديمقراطية، العدد 27، يوليو 2007، ص: 709.

[8] إسراء أحمد إسماعيل، **تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي، مرجع سابق**، ص: 67.

ومن خلال هذا حاولت المؤسسة العسكرية احتواء ظاهرة المد الإسلامي من خلال مراقبة الجامعات والكليات والمعاهد والإشراف على الأئمة في المساجد وعلى خطب الجمعة وتشجيع التيار الإسلامي المعتدل بقيادة "محفوظ نحناح" وكذلك مراقبة المؤسسات الاقتصادية المختلفة لحصار تمويل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأصبح إعطاء الرخص لممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية مرهونا باعتبارات أمنية دقيقة وإغلاق الصحف القليلة المؤيدة للجبهة أو المتعاطفة معها.

وهناك اتجاه يرى أنه من الممكن التوصل إلى حل سياسي وسيطا بين العسكريين والإسلاميين من خلال تولي الإسلاميين الدفاع عن الفئات المهمشة وتولي العسكريين شؤون الحماية والدفاع عن أمن الوطن أي توزيع الاختصاصات بشكل دستوري يرضي جميع الأطراف ويحترم مبادئ الديمقراطية والحريات السياسية من خلال دمج الجبهة الإسلامية للإنقاذ في العملية السياسية الدستورية لتحقيق المشروع الديمقراطي والاستقرار السياسي الذي تحتاجه الجزائر.[1]

## المطلب الثالث: المشكلة الاقتصادية.

تبنت الجزائر غداة الاستقلال الخيار الاشتراكي للتنمية في ظل نظام سياسي قائم على الأحادية الحزبية وقد كان الخيار الاشتراكي يضفي على التنمية بعدا اجتماعيا أولويا، حيث نص ميثاق 1976 على أن "غاية الاشتراكية هي أن تضمت لكل مواطن نمطا من الاستهلاك يتماشى ومقاييس الحياة الكريمة من مسكن وغداء ولباس وصحة وتعليم".

كما أكد ذات الميثاق على أن "القضاء على البطالة من أولويات الاشتراكية" إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تجلت في منتصف الثمانينات أدت إلى تغيير الأوضاع والخيارات المتبناه.[2]

لقد جاءت الأزمة الاقتصادية نتيجة لإتباع تدابير تقشفية لمواجهة التدهور الاقتصادي مثل: إلغاء أو تخفيض الدعم المقرر للسلع الأساسية وعلى رأسها الخبز، [3] تناقص في معدلات النمو، تزايد حجم المديونية، تمركز الاستثمارات في القطاع الإنتاجي، وجود مركزية بحتة جعلت القيادة تتدخل بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات محليا (أي مركزه القرار الاقتصادي).[4]

و لم يعد بمقدور السلطة السيطرة عليها إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة و ضعف الإنتاج الزراعي و الصناعي و قد ارتفع الدين الجزائري من مليار دولار عام 1970 إلى 19 مليار دولار عام 1988. و رغم محاولة السلطة السياسية القيام ببعض

---

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 68.

[2] فضيلة عكاش، **التحول الديمقراطي في الجزائر. الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر**، قسم علوم س وعلاقات د، بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص: 88.

[3] اسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 68.

[4] محمد صالح بوعافية، **التبعية انعكاساتها على التحولات الاقتصادية والسياسية بالجزائر**، مذكرة ما جستير، أفريل 2002، ص: 64-65.

الإعلانات إلا أنها قوبلت بموقف مناهض من قبل بعض المحافظين لدعوى أن تلك الإصلاحات تهدف إلى إفراغ الكيان الاشتراكي من محتواه،[1] و قد تطور الأمر و شهد شهر أكتوبر 1988 اضطرابات عنيفة مما أدى لنزول الجيش الجزائري إلى الشارع و دخوله في مصادمات عنيفة مع المتظاهرين .

و في المرحلة التي أعقبت هذه الأزمة 1886 قامت الدولة بمجموعة من الإصلاحات منها:

* تلبية الحاجيات المستعجلة و حل مشكلة التشغيل هيكليا

* تقليص حدة التبعية تدريجيا إزاء السوق الدولية و بناء اقتصاد مستقل قائم على مفهوم الإدماج ، لكن النتائج لم تكن في مستوى هذه الأهداف و ذلك:

للقدرات الناقصة لوسائل الإنتاج ، التلبية الناقصة لمتطلبات السوق ، تطوير اقتصاد الربح ، تدهور الهيكل المادي للمؤسسات الوطنية و المديونية الدائمة ، ظهور إختلالات هيكلية داخلية و خارجة[2]

تفاقم الفقر ، تدهور القدرة الشرائية للأجراء .

عجز المؤسسات العمومية و تسريح العمال، انتشار العمل المؤقت و الغير مهيكل.

لقد قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في الإصلاحات الديمقراطية و الاتباعية الاقتصادي وخصخصة كثير من المؤسسات لجهة التسيير الإداري القويم[1]. باتجاه الدفع للإسراع في فتح مجال المشاركة السياسية و تكريس حرية التعبير ، فمواصلة الانغلاق السياسي سينجر عنها أزمات سياسية تهدد استقرار النظام السياسي داخليا ، كما أنها قد تؤدي إلى عزلته خارجيا في مرحلة تتميز بدرجة كبيرة من التبعية الاقتصادية للخارج.[2]

## المبحث الثاني: مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

[1] سعيد بوشعيه ، **النظام السياسي الجزائري** . دار الهدى، الجزائر،1993،ص: 179،180.

[2] محمد صالح بوعافية ، **مرجع سابق** ، ص: 66.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية** . دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة، 2006، ص: 191.

[2] فضيلة عكاشة. **مرجع سابق** ، ص: 94.

تتضمن عملية التحول الديمقراطي عدة مراحل تقود إلى ترسيخ الأوضاع المؤدية إلى تحول حقيقي، حيث تبدأ عملية التحول الديمقراطي بانهيار النظام السلطوي القديم، يلي ذلك مرحلة إقامة النظام الديمقراطي و أخيرا مرحلة النضج و هي أعلى مراحل التحول الديمقراطي.

عاشت الجزائر تحت نظام الحزب الواحد منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي عام 1962 حيث تم تحويل جبهة التحرير الوطني. و التي كانت جميع القوى الوطنية لتحقيق الاستقلال. إلى حزب جبهة التحرير الوطني ذات التوجه الاشتراكي و استمر ذلك النظام حتى أحداث عام 1988 حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية مما أدى لحدوث اضطرابات شديدة . و لتحقيق الاستقرار للنظام السياسي و حمايته من الانهيار اضطرت النخبة الحاكمة لانتهاج سبيل التعددية السياسية بعد أن أصبح النظام معرض لضغوط داخلية و خارجية عنيفة تؤثر سلبا على استقراره السياسي، و ذلك من خلال الدخول في مفاوضات مع القوى السياسية المعارضة الصاعدة[1] وعلى ضوء هذا سوف يتناول هذا المبحث المراحل التي مرت بها عملية التحول الديمقراطي بالجزائر كالتالي:

أولا: مرحلة بدء عملية التحول الديمقراطي 1989

ثانيا: مرحلة الارتداد عن التحول الديمقراطي

ثالثا: مرحلة محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي

## المطلب الأول: مرحلة بدء عملية التحول الديمقراطي.

تم إجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر وهي الانتخابات البلدية في يونيو عام 1990 وتمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الفوز في 850 بلدية على عدد إجمالي بلغ 1500 بلدية وحصلت على ما يعادل 54% من الأصوات.[1] والتزمت المؤسسة العسكرية الحياد و ضبط النفس (أنظر إلى الجدول).

## المطلب الثاني: مرحلة الارتداد عن التحول الديمقراطي.

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 72.

[1] رياض الصيداوي ، **مرجع سابق**، ص 32

في العام التالي سمحت السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان و حاولت تحقيق الفوز لجبهة التحرير الوطني من خلال سن قانون انتخابي من مارس 1991 لتفتيت الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب جبهة التحرير و احتجت الجبهة الإسلامية للإنقاذ و دعت لإضراب عام. في ظل ذلك أصدر الرئيس (بن جديد) مرسوما رئاسيا يعلن حالة الطوارئ للمرة الثانية خلال 3 سنوات، معطيا سلطات واسعة للمؤسسة العسكرية منها حق حظر التجمعات، كما تم حل المجالس المحلية والأحزاب السياسية، ورغم ذلك جاءت نتيجة الانتخابات مفاجأة لتفاقم المشكلة إذ تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

**الجدول 1: يوضح نتائج انتخابات 1990 البلدية والولائية**

| الأحزاب | النسبة المئوية |
|---|---|
| – الجبهة الإسلامية للإنقاذ | %33.73 |
| – جبهة التحرير الوطني | %17.49 |
| – جبهة القوى الاشتراكية | %7.25 |
| – المستقلون | %1.29 |
| – التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية | %2.44 |
| – أحزاب أحرى بما فيها حماس | |
| – أحزاب صغيرة | |

**المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد 245، جويلية 1990، ص 28.**

من الحصول على 188 مقعد في البرلمان و بقي لها الفوز ب 30 مقعد في الدور الثاني للانتخابات لتكون مؤهلة لتشكيل الحكومة و إحداث تغيرات غير معروفة المدى في النظام السياسي الجزائري. عند هذه المرحلة تحرك الجيش في 29 ديسمبر 1991 و بالضغط على الرئيس الراحل (الشاذلي بن جديد) أعلن استقالته بعد أن حل المجلس الشعبي الوطني، و بذلك تمكن

الجيش من إيقاف العملية الانتخابية ثم تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة و الذي تولى السلطات المخولة لرئيس الدولة و ذلك لشغل الفراغ السياسي الذي حدث وتم اختيار (محمد بوضياف) ثم من بعده (علي كافي) لرئاسة المجلس الأعلى للدولة[1].

| الأحزاب | النسبة المئوية |
|---|---|
| الجبهة الإسلامية للإنقاذ | %24.59 |
| جبهة التحرير الوطني | %12.17 |
| جبهة القوى الاشتراكية | %3.85 |
| المستقلون | %2.33 |
| آخرون | %1.51 |
| حماس (حركة مجتمع السلم حاليا) | %2.78 |
| أحزاب صغيرة | %4.80 |

**المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر،المستقبل العربي،عدد 245، جويلية 1999 ص 34.**

لقد كان لطبيعة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وسعيها لتوسيع دورها تأثير كبير في حدوث ارتداد عن التحول الديمقراطي وزعزعة الاستقرار السياسي. مارست الجبهة في سبيل تحقيق وجهات نظرها في فترة حكمها للولايات والبلديات التي فازت فيها صور من العنف الاجتماعي لتقويم أخلاقيات معينة. ثم دعت إلى العصيان المدني وقامت بالعديد من المظاهرات أهمها في 31 ماي 1991. إلا أن كل ذلك مثل مرحلة وسطا بين العمل السياسي والعمل المسلح. [1]وانتقلت المواجهات إلى الشارع بين المؤسسة العسكرية و الجبهة الإسلامية للإنقاذ و هنا يظهر العنف الذي سعت إليه الجبهة كرد فعل على حقها في الحكم الذي حضر وإخفاقها في إقامة نظام حكم إسلامي ودولة إسلامية. [2] وفي عهد محمد بوضياف في 1992 ثم طرح برنامجا يقوم على إرساء نوع من الوفاق الوطني إلا أنه لم ينجح حيث ضم معظم التيارات السياسية باستثناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعقب اغتياله

[1] James Ciment, conflict and crisis in the post-cold war world, Algeria; the fundamentalist challenge, (New York : factson file) 1997,P 3.

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 73.

[2] هشام جعفر و أحمد عبد الله ، **حول التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط** ، المستقبل العربي ، عدد 259 ، سبتمبر 2000 ، ص: 144-145.

مجيء علي كافي ثم الإعلان عن استعداد السلطة لفتح الحوار مع مختلف التيارات السياسية الجزائرية، وبدوره هذا الحوار فشل بسبب تشدد موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث أنها اشترطت أن يقر المسؤولون بخطئهم وأن يطلقوا سراح كافة المعتقلين وإلغاء كافة الإجراءات التي اتخذت ضد الجبهة واستئناف العملية الانتخابية وبعدها قام المجلس بإعلان بيان فيه شروط الحوار مع الجبهة والذي رفضته الجبهة ووصفت النظام بأنه غير شرعي.

ومع انتهاء فترة ولاية (علي كافي) الانتقالية تدخلت المؤسسة العسكرية بشكل واضح وأعلن أن تعين رئيس الجمهورية من اختصاص المجلس الأعلى للأمن والذي أعلن بدوره أن اللواء الأمين (اليمين زروال) هو مرشحه الوحيد لشغل منصب رئيس الدولة.[1]

وفي نوفمبر 1994 قرر الرئيس الأول (زروال) إجراء انتخابات رئاسية في أواخر عام 1995 باعتبار أن ذلك يعد الوسيلة الوحيدة لتخطي الأزمة السياسية. وبالفعل تم في نوفمبر 1995 إجراء الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر والتي فاز فيها زروال بنسبة 61% وهناك من يرى أن تلك النسبة تعكس رغبة الناخبين في الاستقرار فقرروا اختيار مرشح الجيش من أجل وضع حد للصراع . ومن جهة أخرى عملت السلطة على تحجيم التيار الإسلامي كقوة سياسية في البلاد والتأكيد على أن الشعب قد انفض من حول المشروع الإسلامي وقد تحقق من خلال نتائج هذه الانتخابات ما أراد [2] قام الرئيس بتعديل دستوري عام 1996 وصادق المجلس الوطني الانتقالي على قانون الأحزاب والانتخابات في 1997 وحظر القانون من نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتم استبعادها من الحوار الوطني وفي نفس الوقت ميلاد حزب التجمع الوطني الديمقراطي وهو امتداد للجناح العربي الإسلامي في جبهة التحرير يتمتع بقبول السلطات والانفتاح على المجتمع الجزائري.[3]

**جدول يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1995[4]**

| المرشح | النسبة المئوية |
|---|---|
| اليمين زروال | %61.29 |

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 77.

[2] عبد الله جاب الله، **الأزمة السياسية في الجزائر**، شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع، الجزائر، 1996، ص: 162.

[3] رياض الصيداوي ، **مرجع سابق**، ص: 39.

[4] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 79.

| | |
|---|---|
| محفوظ نحناح | %26.06 |
| سعيد سعدي | %8.94 |
| نور الدين بوكروح | %3.70 |

**المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد 245، يوليو 1999، ص 38.**

ثم تصاعد الفراغ بين المؤسسة العسكرية و (زروال) و انتهى بإعلان الرئيس استقالته في سبتمبر 1998 مفسرا ذلك بتزايد شعوره بالإحباط والعجز في التعامل مع الأزمة الداخلية وتصاعد العنف.

كما أكد أن قراره جاء في أعقاب الخلاف الذي نشب بينه و بين المؤسسة العسكرية حول اتفاق الهدنة مع جيش الإنقاذ والإجراءات اللازمة لتفعيل الاتفاق بعد دخوله حيز التنفيذ وقد نتج عن ذلك إجراء انتخابات مبكرة في أبريل 1999 و فتح الباب أمام ترشيح عدد من الشخصيات السياسية.

## المطلب الثالث: مرحلة محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي.

لقد كان التوجه العام لمختلف الشخصيات المترشحة في الانتخابات الرئاسية لعام 1999 متفق عليه، و هو الرغبة في توقف العنف المستمر من 6 سنوات و تحقيق استقرار سياسي و اجتماعي ، أما الاختلاف فكان في درجة الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى أنه بدا واضحا أن المؤسسة العسكرية اختارت (عبد العزيز بوتفليقة) ليكون رئيسا للبلاد [1] و رغم تواجد 6 مرشحين معه و لكنهم انسحبوا مع بدء العملية الانتخابية و بذلك تحولت الانتخابات التعددية إلى استفتاء على شخص (بوتفليقة) الذي حصل على حوالي 74% من الأصوات و أصبح رئيسا للجزائر[2].

يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 1999.

| المرشح | النسبة المئوية |
|---|---|
| عبد العزيز بوتفليقة | %73.79 |

[1] رياض الصيداوي ، **مرجع سابق** ، ص: 41.

[2] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 79.

| | |
|---|---|
| أحمد طالب الإبراهيمي | %12.23 |
| عبد الله جاب الله | %3.95 |
| حسين آيت أحمد | %3.17 |
| مولود حمروش | %3.09 |
| مقداد سيفي | %2.24 |
| يوسف الخطيب | %1.22 |

**المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 245، يوليو 1999، ص 38.**

وقد اتخذ الرئيس بوتفليقة عند تسلمه زمام أمور الدولة عدة خطوات لمواجهة مشكلة المشكاة العسكرية والجبهة الإسلامية للإنقاذ التي طالما عانى منها الرؤساء السابقين:

تقديم مشروع المعالجة الوطنية لإعادة الوفاق بين الجزائريين، [1] ويكون أكثر انفتاحا على التيار الإسلامي للخروج من أزمة الجزائر و أحداث العنف التي خلقت أكثر من مائة ألف قتيل وخسائر مادية تتراوح مابين 20 و 25 مليار دولار، ولذلك طرح قانون (الوئام المدني) في استفتاء شعبي في سبتمبر 1999 وذلك لتأمين شرعية شعبية له وحظي هذا القانون بموافقة 98% من الشعب، وقامت الجبهة الإسلامية بنزع سلاحها بالكامل في 11 يناير 2000 وتم إطلاق سراح مؤسسي الجبهة (عباس مدني) و (علي بلحاج) وكان هذا مؤشرا على ثقة الحكومة بنفسها.[2]

إدخال تعديلات على قانون الانتخابات الرئاسية التالية مما يضمن نزاهتها. وذلك بإنشاء لجنة سياسية مستقلة لمراقبة حسن سير الانتخابات. ودعوة المراقبين الدوليين لحضور الانتخابات والإشراف عليها لتفادي التزوير كما حدث في رئاسيات 1999 حسب ما قاله المرشحون المنسحبون وبعد إجراء انتخابات 2004 تحصل بوتفليقة على 85% دون انسحاب باقي المرشحين.

**نتائج الانتخابات الرئاسية لـ 2004.**

| اسم المرشح | النسبة المئوية |
|---|---|

[1] lnis martines ,the Algerian civilwar 1990-1998,(London : hurstand company,2000),P : 1

[2] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 81.

| | |
|---|---|
| عبد العزيز بوتفليقة | %84.99 |
| علي بن فليس | %6.42 |
| عبد الله جاب الله | %5.02 |
| سعيد سعدي | %1.94 |
| لويزة حنون | %1.00 |
| علي فوزي رباعين | %0.63 |

مما سبق يمكن القول بأنه لابد من وجود استعداد للتحول الديمقراطي، أي توفر مجموعة من الشروط الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في البيئة المرجو فيها قيام نظام ديمقراطي حقيقي، بحيث يتم تطبيق الديمقراطية بشكل تدريجي يتناسب مع الموروث التاريخي والديني والاجتماعي والثقافي والحالة الاقتصادية الخاصة بكل دولة. وإن طبق في مجتمع لم يصل إلى الدرجة المطلوبة من التقدم سيؤدي إلى تعميق الانقسامات وسيؤثر بالسلب على الاستقرار السياسي حيث أن التحول ينجح في حالة كونها نتيجة لإنجازات اقتصادية وسياسية واجتماعية و ثقافية.[1]

مواقف الدول إقليميا ودوليا من مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر:

أثارت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وما صاحبها من أحداث وتطورات ردود فعل عديدة، وطرحت الكثير من التساؤلات وكذلك المخاوف ليس فقط على المستوى المحلي الجزائري، وإنما اتسع التأثير المتبادل ليشمل النطاق الإقليمي وكذلك النطاق الدولي، وهنا سوف نتطرق إلى ردود الفعل الدولي والإقليمي على النحو التالي:

## المبحث الثالث: المواقف الاقلمية والدولية من عملية التحول الديمقراطي بالجزائر

### 1) المطلب الاول :الموقف الإقليمي من عملية التحول الديمقراطي في الجزائر:

تونس: تعتبر الحكومة الجزائرية للرئيس (زين العابدين بن علي) شريكا أساسيا لحماية حدودها الشرقية من نشاطات المجموعات المسلحة، ويمكن القول أن هناك تقاربا واضحا في وجهات النظر حول بعض القضايا ومنها تحديدا محاربة الإسلام المسلح على نفس الطريقة التي اعتمدها الرئيس التونسي السابق (الحبيب بورقيبة) وواصل العمل بها الرئيس (زين العابدين) وتعد تونس من أكبر الدول اهتماما بتطور الأوضاع في الجزائر، نظرا للجوار والتقارب الاجتماعي بين البلدين ولذلك ففي أعقاب إعلان نتائج

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 88.

الانتخابات للدورة الأولى في الجزائر تم الإعلان عن حالة التأهب العسكري داخل تونس وعلى الحدود بين البلدين تحسبا من خطر المد الإسلامي المنتظر والذي واجهته تونس من قبل متمثلا في حركة النهضة التي فاقت الانتخابات التشريعية في أفريل 1989 .[1]

ولقد أكدت كل من الحكومتين التونسية والجزائرية على المساعي والأهداف المشتركة للبلدين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوافق إرادتهما في تدعيم روابطهما التاريخية و تطوير التعاون بينهما في كل الميادين ليس في الإطار الثنائي فحسب و إنما كذلك ضمن أفق أوسع لبقاء الإتحاد المغاربي.[2]

المملكة المغربية:

التزمت الحكومة المغربية بعدم التعبير عن النوايا الحقيقية تجاه تصاعد التيار الإسلامي في الجزائر إلا أن صلابة موقف المغرب قي التعامل مع جماعة العدل و الإحسان و جماعة الشبيبة الإسلامية أوضح توجه الحكومة المغربية في التعامل مع التيار الإسلامي حيث اعتبرت أن السيطرة على التيارات الإسلامية يعد السبيل لمواجهة انتقال تأثير التيارات الإسلامية بالجزائر.

و الواقع أن موقف المغرب أكثر تحفظا في التعامل مع الحدث الجزائري عن الموقف التونسي و قد يكون ذلك بسبب الاختلاف في طبيعة النظام السياسي لكل منهما فضلا عن مشاكل الحدود بين المغرب و الجزائر التي تثار من فترة لأخرى ، بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية.

في هذا الإطار نجد الإشارة إلى أن منطقة المغرب العربي تتميز بجانب اشتراك دولها في الخبرة التاريخية و الاستعمارية بتداخل ثقافي كبير نتيجة قوة التفاعل الاجتماعي . مما دفع لظهور فكرة قيام إتحاد بين مجموعة أقطاره و التي لم تكلل بالنجاح في الأخير و بقيت محتشمة .

كما تجاوبت المغرب مع الجزائر في دعوة المغرب التدعيم التعاون بينهما ، لمواجهة الإرهاب و شبكات تهريب الأسلحة بالإضافة إلى موضوع الهجرة غير الشرعية ووضع خططا لحراسة الحدود بشكل جماعي، وتفعيل قنوات الاتصال بين دول المغرب العربي.[3]

## 2) المطلب الثاني :الموقف الدولي من عملية التحول الديمقراطي في الجزائر:

الموقف الفرنسي من عملية التحول الديمقراطي بالجزائر:

---

[1] إسراء أحمد إسماعيل ، **نفس المرجع**، ص-ص: 89-90.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي-**مرجع سابق**، ص: 192.

[3] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 91.

نظرا لتشابك العلاقات على المستويين التاريخي و السياسي بين فرنسا و الجزائر . فقد كان الدور الفرنسي هو الأكثر بروزا و الأكثر تغيرا عن الموقف الأوروبي ، حيث لا تستطيع أية دولة منهما أن تمحي آثار 132 عاما من التقتيل و التدبيح الإنساني و التواصل السياسي و الاقتصادي

و الاجتماعي و الثقافي بقرار أو بخطة فمن الناحية الجغرافية هناك قرب في الأقاليم بإضافة إلى أن هناك الكثير من الجزائريين يعيشون في فرنسا و العكس.[1]

كان التأثير على قرار المسيرة الديمقراطية و احترام دستور 89 يعد السمة البارزة في التوجه السياسي و الإعلامي الفرنسي تجاه الجزائر. رغم أن الـ FIS لم يمس الرعايا الفرنسيين في بادئ الأمر إلا أن الأوساط السياسية الفرنسية كانت أكثر تحمسا لتدخل الجيش و إيقاف الحملة الانتخابية و في الدور الثاني من الانتخابات ( 1991) التي ألغيت حظي بارتياح غربي و فرنسي بشكل خاص . حيث عبرت الحكومة الفرنسية عن موقف واضح بعدم رغبتها و معارضتها لوصول الإسلاميين للسلطة لعدة أسباب منها ، لجوء الجزائريين إليها مما يضطرها إلى إعادة النظر في سياساتها أو لجوء من لهم علاقة بالجبهة الإسلامية و ما يمثله ذلك من خطر جيد داخل فرنسا و أوروبا ككل.[2]

في إطار ذلك أيدت فرنسا محمد بوضياف " رئيس المجلس الأعلى للدولة بالجزائر"

دبلوماسيا: من خلال الإتحاد الأوروبي بمطالبته بصياغة موقف يكون في مستوى التحديات المشتركة و عسكريا حيث أثارت بعض الأوساط أن فرنسا قامت بتزويد قوات الجيش و الأمن الجزائري بأسلحة و معدات تقدر ب 100 مليون للسيطرة على الوضع الأمني و إعلاميا من خلال تصعيد عداوتها للجبهة في وسائلها الإعلامية و مطاردة أنصار الجبهة في فرنسا [3] و اقتصاديا حيث توسطت لدى مؤسسات التمويل الدولية لإعادة جدولة جزء من ديون الجزائر و قانونيا ساعدت وزارة الداخلية الفرنسية في إعادة القانون الانتخابي الذي هدف إلى تعديل الدوائر الانتخابية حتى تكون النتائج في صالح جبهة التحرير الوطني.[4]

---

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 95.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي ، **مرجع سابق** ، ص: 195

[3] عبد القادر رزيق المخادمي – **مرجع سابق** – ص: 198.

[4] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق** – ص: 93-94-95.

و هكذا كانت المواقف الإقليمية و الدولية متفاوتة و متباينة على حسب مصالحة و فوائد فهم كالسفن يتمايلون و يتراقصون كل على حسب الكسب الأوفر لبلده.

# الفصل الثالث:

# الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي بالجزائر

## تمهيد.

بعد معرفة نسبة التحول الديمقراطي في الجزائر في الفصل الثاني سنتناول في هذا الفصل الاستقرار السياسي بعد مرحلة التحول بحيث أننا تناولنا في هذا الفصل العلاقة بين التحول والاستقرار وطبيعة المؤسسات الرئاسية والعسكرية في الجزائر وضعف المجتمع المدني والمعارضة التي لم تكن مسايرة لعملية التحول الديمقراطي من أجل تحقيق الاستقرار السياسي.

# المبحث الأول: علاقة الاستقرار السياسي بالتحول الديمقراطي بالجزائر.

## المطلب الأول: دور القيادة في تفعيل عملية التحول الديمقراطي.

إن البحث في مدى اتجاه الجزائر في تحقيق الديمقراطية والعمل على ترسيخها باعتبار الديمقراطية آلية سياسية ونتاج فكري يتضمن التداول على السلطة وحسم الاستثمار وتوزيع الثروة يتطلب دراسة طبيعة الدولة القائمة منذ الاستقلال، حتى يمكن معرفة موقفها وتعاملها ديمقراطيا فالدولة كحق للتجارب السياسية وجهاز ومؤسسات، أي كإطار سياسي مؤسسي يلعب دورا دافعا أو معرقلا أو مدبرا لعملية التحول الديمقراطي، بحيث يتطلب قيادة سياسية مؤمنة بالقيم الديمقراطية بحيث أن هناك اتجاهين في دور القيادة في تفعيل عملية التحول.

**الاتجاه الأول**: اتجاه يرى أن القيادة هي عملية متبادلة من النفس تتم بواسطة أشخاص لديهم قيم ودوافع معينة يمتازون بامتيازات معينة اقتصادية وسياسية واجتماعية وإمكانيات متعددة في إطار المنافسة لتحقيق أهداف معينة لذلك يستطيع القادة تشكيل تعبير دوافع وأهداف وقيم المحكومين من خلال دورهم المؤشر في حياة الشعوب.[1]

**الاتجاه الثاني**: اتجاه أقر أن القيادة هي عملية إقناع حيث هناك نمط مختلفة من القادة يستخدم أنماط متعددة من التكتيكات والإستراتيجية لإقناع المحكومين بأهدافهم السياسية والاقتصادية وترتبط قيادة بعملية التنمية بحيث تكون دورا القيادة هنا ترجمة السياسات العامة إلى أنظمة محلية وخطط عملية للتنمية.

وعلى ضوء هاذين الاتجاهين نجد أن النظم التي تحاول تفعيل عملية التحول الديمقراطي وارتكاز شخص واحد في الساحة السياسية ويكون صاحب القرار واختياره للنخبة السياسية مؤمنة بالقيم الديمقراطية لرفع كفاءة ممارسة الحكم بشفافية ونزاهة.

يقع هذا المثل على الواقع الجزائري منذ وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة للحكم أكد أنه سوف يقوم بممارسة صلاحياته كاملة غير منقوصة وأحاط بنفسه بنخبة تتوفر فيها مقاييسه الخاصة بالإضافة إلى ذلك فإنه من المفترض وفقا للدستور أن يقوم رئيس الحكومة بإعداد برنامج الحكومة واختيار أعضاء الحكومة إلا أنه يتم كل شيء عن طريق رئيس الجمهورية حيث يقوم هذا الأخير بتعيين الوزير الأول وإعداد البرنامج الحكومي.

ومن ناحية أخرى لعب بوتفليقة دورا هاما في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر وذلك باعتباره شخصية تاريخية في الجزائر مرتبطة بفترة هواري بومیدن والإنجازات الكبرى التي قام بها وذلك من خلال الوئام المدني والمصالحة الوطنية، ودبلوماسيته المحنكة في التعامل في شكل ثنائي سواء داخلية أو خارجية.

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 122.

وفي الأخير يمكن القول أن أهم التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في الجزائر هو احتمالية الارتداء والرجوع إلى نقطة الصفر في حالة غياب بوتفليقة عن الساحة السياسية وتعطيل عملية التحول الديمقراطي الأمر الذي قد يتسبب في خلق فوضى ومواجهات عنيفة من جديد.[1]

## المطلب الثاني: عدم استقرار الوضع الاقتصادي.

نظر لارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات النفط فإن مؤشرات النشاط الاقتصادي نبحث بوضوح مدى خطورة الأزمة إلى عرفتها الجزائر ابتداء من منتصف الثمانيات والتي تجعل مظاهرها من خلال مجموعة من الاختلالات أهمها، نقص مداخيل صادرات السلع والخدمات من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 9,5 مليار سنة 1999 نتيجة انخفاض سعر البترول من 40 دولار للبرميل إلى 13 دولار سنة 1986 ثم إلى 11 مليار دولار سنة 1988، مع ما رفقه في قيمة الدولار في حد ذاته انخفاض احتياطي الجزائر من العمل الصعبة من 2,81 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 0,84 مليار دولار سنة 1989 كما ارتفعت نسبة خدمة الديون سنة 1989 إلى 7 مليار و هو ما يمثل 67.3% من مداخيل الصادرات الجزائرية و زيادة معدل بطالة بصفة كبيرة حيث كان سنة 1985 يمثل 16.9% وانتقل سنة 1989 إلى 23.9% وبالإضافة إلى ما تبرزه هذه المؤثرات من تأزم[2] كان طابع العام الذي ميز أسبابه الاقتصادية هو سواء انتقال الإمكانات و الموارد المتاحة كالتبذير و الاختلاس و إهمال الكفاءات و انعدام الميزانية و المحاسبة و الفراغ القانوني و التنظيمي في كثير من الحالات و المجالات و تناقض القوانين و عدم تطبيقها إضافة إلى عدم الاستقرار التنظيمي الناتج عن التبرع في اتخاذ القرارات و سن القوانين سواء حيث الإقدام عدا المشاريع أو تغيرها أو التخلي عن و يمكن ذكر خاصتين بارزتين في هذا العام التقسيم الإداري والإقليمي الذي تغير عدة مرات دون توفر الحكومة رؤية واضحة، و المثال الثاني نجده في تنظيم وإعادة تنظيم القطاع الاقتصادي.

إضافة إلى ما بين ثاني مشكلة المديونية و تمثل من أعباء الاقتصاد الوطني لجأت سلطات الجزائرية إلى الاعتراض لمواجهة آثار انخفاض الأسعار و تراجع قيمة الدولار فكان تضاعف ضخم المديونية و أصبح القرار الاقتصادي في يد مؤسسات و عينات المالية مما عقد الحلول و انعكس سلبا على حياة سياسية و الاجتماعية .

أسست هذه الظروف لاحتقان تسعى ظلت تنمية طبقات النخب الحاكمة حول مصامين الحلول الواجب إتباعها إلى أن تفجر الوضع الاقتصادي 1988 و خرج عن السيطرة و ادخل البلاد في نفق مظلم لم تتضح معالم الخروج منه إلا بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم في سنة 1999 التي شهدت الجزائر نوع من الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي حيث بقرار من الرئيس أن تقوم الجزائر بتسديد جميع الديون الخارجية بعد نشاهد سوق المحروقات ارتفع قياسين و

---

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر 2008، ص340 –341

[2] محمد الصالح بوعافية، **مرجع سابق**، ص116

الغرانة النفطية و الغاز و احتياطي النقد إلى 68 مليار دولار و زيادة عن ذلك حاولت الجزائر أن تقوم بتوسيع الاقتصادي التبادل بينها و بين التكتلات الاقتصادية مختلفة ذات الأبعاد الإسلامية أو الاخوانية و الأورومتوسطة و التعاون التجاري الكبير خاصة مع دول جنوب شرق آسيا و التعاون مع دول المغرب العربي من اجل تحقيق الاستقرار السياسي و الصناعي و الاقتصادي في المنطقة.[1]

## المبحث الثالث : طبيعة المؤسسات الخاصة في الجزائر

بعد 132 من الاستعمار الفرنسي على الجزائر وإعلان الكفاح المسلح في 01 نوفمبر 1954 نالت الجزائر استقلالها في عام 1962 وتولت جبهة التحرير الوطني الحكم في الجزائر حيث تولى الرئيس أحمد بن بلة رئاسة الدولة , وأعلن أول دستور في الجزائر سنة 1963 وألغي هذا الدستور من نفس السنة الشهر حيث لم يدم سوى 15 يوما، وفي 23 جوان 1965 قام الرئيس هواري بومدين بانقلاب عسكري على بن بلة ووضعه في السجن واغتياله أو بالأحرى سماه التصحيح الدستوري وإعلان ميثاق مصغرة سن فيه معالم تسيير البلاد في عام 1967، ثم تأسست المجالس البلدية وفي عام 1969 تم تأسيس المجالس الولائية، حيث عرفت هذه الفترة ابتعاد بعض القادة السياسيون والعسكريين من مقاليد الحكم في الجزائر مثل **محمد بوضياف** الذي استقر في المغرب، وفي عام 1976 أعلن هذا ثاني دستور في الجزائر الذي جاء ليكرس نظام الحزب الواحد ثم انتخاب مجلس الشعبي الوطني في 05 مارس 1977، بعد وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين تولى الشاذلي بن جديد مسؤولية رئاسة الدولة حيث قام بنقد بإعلان في دستور 1976 حيث جاء التعديل في سنة 1979 و 1980 و1988 وأسست، وفي سنة 1986 وضع الشاذلي بن جديد أيضا ميثاق وقال في أحد خطاباته بأنه سوف يقوم بتعديلات كبيرة و إصلاحات واسعة وفي 23 فيفري 1989 أعلن عن ميلاد دستور جديد في الجزائر الذي يقر بمبدأ التعددية الجزئية بعد تكريس نظام الحزب الواحد واختيار الاقتصاد الليبرالي على الاقتصاد الاشتراكي لقد أعطى دستور 1989 بالتعددية السياسية ضمان حق تكوين جمعيات ذات طابع سياسي كما حصر فترة الرئاسة بين دورتين وأعطى للرئيس صلاحيات واسعة على سبيل المثال حتى تعيين رئيس الحكومة وتنحيه وكذلك حق حل البرلمان متى شاء.[2]

هذا بالإضافة لوجود نقيصة أخرى تتمثل في حظر القانون على الجمعيات والمنظمات المدنية ممارسة النشاط السياسي، في حالة ترشح أي فرد يشغل موقع قيادي في أي من تلكم التنظيمات المدنية فإن عليه تقديم الاستقالة أولا في حالة ترشحه من قبل الأحزاب لأي انتخابات.

أيضا نص القانون على أنه لا يجوز أن ينخرط في الحزب السياسي القضاة وأفراد الجيش وأفراد الأمن إضافة إلى أعضاء المجلس الدستوري.

---

[1] يحي أبو زكرياء، **من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بو تفليقة**، ناشري، بدون سنة نشر، ص60

[2] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص109

يمكن القول أن هناك أربعة مؤشرات لقياس مدى استقرار المؤسسات السياسية في الجزائر.

**المؤشر الأول:** يرتبط بمدى قدرة المؤسسات على التكيف مع التغيرات المحيطة وعدم تغييرها خلال فترات قصيرة لذلك نجد أن المؤسسة السياسية في الجزائر قد شهدت حالة من عدم الثبات أو حالة التعبير السريع.

وعدم استقرار بحيث أن نجد أن الرئيس الشاذلي بن جديد بأن المؤسسة العسكرية هي من أجبرته على الإقالة وحل البرلمان وكذلك أجبرت اليمين زروال بالتنحي عن منصبه فذلك نجد بأن المؤسسة الرئاسية تستمد شرعيتها من المؤسسة العسكرية ويعد هذا عاملا قويا في عدم الاستقرار السياسي في الجزائر.

**المؤشر الثاني:** هناك استقرار نسبي في عملية صنع القرارات داخل المؤسسات حيث تكون قادرة على الاستجابة لمطالب الجماهير وأداء وظائفها بسرعة وفعالية.

**المؤشر الثالث:** بحيث يكون هناك عنصر التماسك والانسجام داخل المؤسسات حيث تكون المؤسسة العسكرية تابعة للمؤسسة الرئاسية وتعمل على حمايتها في معظم الدول العربية إلا في الجزائر تكون المؤسسة العسكرية مصدر التسلط.

**المؤشر الرابع:** التعاقد البنائي: بمعنى أن كل الأبنية تتولى مما يؤدي ارتفاع أداء المؤسسات وهنا نجد الإشكالية فإن المجتمع الجزائري يعتمد شكلا كبيرا على الدولة وعاجزا من دونها وعدم القيام بأي مبادرات مصالحة.

إن المجتمع الجزائري لم يجد على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد السياسي والاجتماعي الاستقرار الذي كان ينشده، حيث يتسم المجتمع الجزائري بأنه مجتمع متقلب ثم جاء العنف كتغيير عن الانغلاق الذي وصل إليه المجتمع وأن التطرف والعنف ليس إلا نوع من التغيير.

بعد وصول بوتفليقة سنة 1999 حيث شهدت هذه الفترة نوع من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وقام بإصلاحات كبيرة ذلك من خلال تطبيق سياسية تسمى قانون الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية حيث قام هذا الأخير بإطلاق صراح مؤسسي الجبهة الإسلامية الإنقاذ كان هذا المؤشر على ثقة الحكومة بنفسها ومحاولة إتباع الديمقراطية.[1]

## المطلب الرابع: أزمة الهوية.

تبدوا أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي عرفها المجتمع الجزائري نظرا لانقساماته بين الاتجاهات المتعددة حيث يتمسك البعض باتجاه العروبي وآخر رأى في الاتجاه الإسلامي لتحقيق المقصود في الشخصية القومية في حين رأى البعض الآخر العودة إلى الهوية الأمازيغية.

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 109.

كانت هذه الانقسامات سببا في انهيار نخب المؤسسات الحاكمة لتكسب أزمة الهوية بعد أخر ارتباطها الأزمة الشرعية، لقد حدد بيان أول نوفمبر 1954 المكونات الأساسية للهوية الوطنية الجزائرية هي الإسلام العروبة والأمازيغية إن إدراج مقومات الهوية الوطنية ضمن المجال العام والدولة أقضى إلى تبيين مسألة الهوية ومنها جاءت هذه العناصر الهوية الوطنية بمفارقات خطيرة فكل الأزمات التي شهدتها الجزائر في العقود الماضية تتمثل في محاولات استعادة المجتمع لمقوماته الذاتية.

حيث كشفت هذه الأزمة على وجود اختلالات هيكلية وتناقضات جهوية بين المؤسسات الرسمية في الدولة والممثلة في المؤسسة الرئاسية المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية التي تميزت بتعدد مراكز صنع القرار وعدم التنسيق بينها وهي مؤشر عن غياب التنظيم الهرمي بين مؤسسات الدولة وتفكيك العلاقات التنظيمية بينها مما يسمح بظهور قوى جديدة تمثلت في جماعات المصالح، مما أضعف قوة النظام الجزائري، إن انفجار أعمال العنف يعود اختلالات وانتقادات داخلية موجودة في المجتمع الجزائري إهمال العوامل الخارجية التي لعبت دورا في تبلور ظاهرة العنف السياسي في الجزائر.[1]

# المبحث الثاني: التحديات التي واجهة الاستقرار السياسي في الجزائر.

## المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية.

تعتبر المؤسسة العسكرية واحدة من أهم أقوى المؤسسات الرسمية في الجزائر، حيث ظلت منذ الاستقلال مركزا محوريا في قوى نظام السياسي الجزائري، ذات العلاقة الوطيدة في السلطة في الجزائر وبناء دولتها، عندما نسلط الضوء على مسار المؤسسة العسكرية في الجزائر يمكن الوقوف على عدة عوامل كانت دافعا قويا وراء تدخلها في السلطة السياسية في الجزائر.

**أولا: العامل التاريخي.**

يركز على الثقل التاريخي الذي أكسبه قوته وهيمنته كمؤسسة من تاريخه الطويل الذي يمتد إلى الاستقلال حتى قابله هذا الثقل التاريخي ونتيجة للتراكمات التاريخية أو عزل الجيش لقيادته بأن له دور سياسيا يسمو على السلطة السياسية التقليدية بما يمكنه من التدخل في الشأن السياسي، [2] قبل ذلك الظاهرة العسكرية في الجزائر هي ظاهرة تراكمية متصلة بالتاريخ حركة الجيش الوطني، فهو حركة مسلحة ولدت من رحم الصراعات السياسية التي ميزت الحركة الوطنية، بعد مراحل من الكفاح المسلح أصبحت أداة أساسية في معركة الاستقلال باسم جيش التحرير الوطني، مما منحه الشرعية الثورية التي تكون بمثابة المحفز لتولي زمام الأمور السياسية في الجزائر.

---

[1] نبيل بو نيبة، **الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بو تفليقة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات التابعة لجامعة الدول العربية، مصر، 2008، ص 5-6

[2] عبد الإله بلقريز وآخرون، **الجيش والسياسة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ص73

**ثانيا: العامل السياسي.**

يمكن القول أن دور مؤسسة الجيش ونخبته العسكرية في دول العالم الثالث وخاصة في الدول العربية تتميز بين حدين، الحد الأدنى هو حماية الوطن وسلامة أراضيه والولاء للدولة وهو الدور الطبيعي له، وحد أعلى يتمثل في ممارسة السلطة وهو الدور المميز له.

إن الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية أكسبه الشرعية التاريخية ومكن له أن يكون أحد أهم أقطاب النظام السياسي الجزائري، وجعله قوة نفوذه وتأثيره المركز المحوري لقوة النظام، من خلال دوره في التعبئة الحماية والمصالح الإستراتيجية السياسية والاقتصادية.

وتبرز قوة المؤسسة العسكرية على المستوى السياسي أيضا من العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الرئاسية، فالمؤسسة العسكرية في الجزائر هي الضمان الوحيد للوصول إلى المؤسسة الرئاسية، بالارتباط بين هاتين المؤسستين ووصول بعض الوجوه من جيل الثورة إلى سدة الحكم ساعد كثير على هيمنة المؤسسة العسكرية على الأمور السياسية ولو بطريقة غير مباشرة.

رغم أن فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد شهدت هذه الفترة محاولة تحجيم دور المؤسسة العسكرية في المقابل تقوية النفوذ السياسي وتنبيه النهج الاصطلاحي الديمقراطي بقرار دستور 1989 الذي يتضمن حظر خطر النشاط السياسي للجيش وتحديد مهامه في الدور الطبيعي له من حماية الوطن والدفاع عنه والحفاظ على السلامة والوحدة الوطنية إلا أنها استعادت مكانتها بسبب الصراع الداخلي منذ سنة 1991 على أثر الاضطرابات الدموية التي عرفتها الجزائر بعد إلغاء الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية الإنقاذ مبرزا هذه العودة بمحاولتها إستيعاد الأمن والحفاظ على مؤسسات الدولة واستعادة النظام.[1]

ولقد زادت قوة المؤسسة العسكرية في فترة حكم الرئيس اليمين زروال الذي أعطاها تبعا لمخفاتها العسكرية دورا متعظما كمؤسسة شريكة للمؤسسة العسكرية وعبر ارتياحه إستراتيجية تشبيب الجيش وتقريب بعض القيادات إليه كمستشارين.[2]

بعد وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم لم تضعف مواقف المؤسسة العسكرية ومكانتها، رغم اتخاذه العديد من الإجراءات قرار التعديل الهيكلي لها في 25 فيفري 2000 وانتقاده لبعض عناصرها وإحالة البعض الآخر على التقاعد أو تنقلات للعديد من كبار قيادة الأركان، هناك ارتباط بينها فكثيرا من الأحيان ما كان رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ودوما ما كان القائد الأعلى للقوات المسلحة بنص قانوني.

---

[1] رياض الصيداوي، **الصراعات الداخلية في الوطن العربي رؤية مستقبلية على الحالة الجزائرية،** الموقع الالكتروني يوم التصفح 2013/03/20 www.aljazear.netinr/eaeres/664B7AF9.F470-HAB2.htm

[2] رياض الصيداوي، **التغيرات في قيادة الجيش الجزائري خطة ولكن نحو اصطياف جديد،** الموقع الالكتروني يوم التصفح 2013/03/20 www.aljazear.netinr/eaeres/664B7AF9.F470-HAB2.htm

في الأخير هو تأكيد دور المؤسسة العسكرية وتدخلها في الحياة السياسية لا يقتصر على الجزائر فقط بل يشمل تقريبا جميع دول العالم الثالث، حيث تبقى هذه المؤسستين مرتبطة بعوامل سيوسيو تاريخية، وتعتبر من الركائز الأساسية للسلطة السياسية في الجزائر، إن جميع معطيات المتغيرات الداخلية والخارجية تجعل الجيش ينفرد مرة أخرى ومن جديد وربما دائما لرسم توجيهات وخيارات سياسية كبرى، كما تفرض تمعن أكثر هذه المؤسسة إزاء التوجه الديمقراطي الذي بدأته الجزائر في سنة 1989 ومدى سعيها للحفاظ على المكتسبات الديمقراطية وتوفير مناخ أفضل من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر.[1]

## المطلب الثاني: ضعف المجتمع المدني والمعارضة.

إن للمجتمع المدني دورا كبيرا في بناء التحول الديمقراطي، إن تنظيمات المجتمع المدني لا تتمتع كلها بنفس القوة في تأدية وظائفها بل تختلف من بلد لآخر حسب طبيعة النظام وطبيعة البيئة التي تنمو فيها وفي الأخير نقول بأن هذه التنظيمات تتميز بعدة خصائص من أجل أداء وظائفها بشكل طبيعي وفعال ومن أهم هذه الخصائص:

1 -التنظيم الهيكلي: بحيث تكون هذه التنظيمات مهيكلة ومستقرة ودائمة من أجل أن تؤدي دورها وأن تدافع على مصالح فئات معينة أو جماعات عامة؛

2 -الطابع الديمقراطي داخل تنظيمات المجتمع المدني: وهو أن تكون ثقافة ديمقراطية داخل التنظيمات، بحيث تعتمد هذه التنظيمات على أساليب ديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات واحترام اللوائح والتمثيل والمحاسبة واحترام مبدأ التداول على القيادة داخل هذه التنظيمات بمثابة البذرة لتجسيد الديمقراطية داخل المجتمع؛

3 -تعددية التنظيمات للمجتمع المدني: ما يضمن بقاؤها واستمرارها وما يساعدها على تعليم كيفية التعاون والتفاوض والتنافس بشكل سلمي فيما بينها؛

4 -الكثافة العددية لتنظيمات المجتمع المدني: إن توفير فرصة للأفراد للانتماء إلى كثير من التنظيمات يدفع ذلك بكل تنظيم إلى تحديد جملة الأهداف الذي يسعى إلى تحقيقها فينعكس إيجابا على البناء الديمقراطي داخل المجتمع.[2]

في ا|لأخير نقول بأن معايير المجتمع الجزائري قد تتوفر على الجوانب الشكلية ولا نرى في داخل المجتمع المدني وثقافة ديمقراطية سياسية سائدة.

إن ضعف المجتمع المدني في أداء وظيفته في الجزائر يمكن من بداية نشأته أي أنه لم يلعب دورا فعالا ومؤثرا داخل النظام السياسي.

---

[1] زريق نفيسة، **عملية ترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي مشكلات وأوفاق**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، سنة 2009، ص116

[2] عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 1998، ص 98-99

1) الدخول في مرحلة التعددية: تعتبر هذه المرحلة كنتيجة للضغوط الخارجية والداخلية، إذ فرضت المؤسسات الدولية والدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على تبني دول العالم الثالث من بينها الجزائر نظام ديمقراطي الذي يضمن حقوق الإنسان والتوجه نحو اقتصاد السوق م أجل الحصول على مساعدات ودعم دولي من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وعليه فإن اهتمام الدول الغربية بالمجتمع المدني يساهم في تسريع عملية التحول الديمقراطي وإحداث حراك سياسي واجتماعي يقود الأنظمة الشمولية على التنحي إضافة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى أحداث 5 أكتوبر 1988 هذه الأحداث لم تكن ذات طابع سياسي إنما ذات طابع اقتصادي واجتماعي[1].

ومنه فإن المجتمع المدني في الجزائر لم يكن نابع من قوة أشخاص أو منظمين لهذه المؤسسات بل جاءت تحت ضغوط خارجية التي فرضت على النظام حتمية الرضوخ للخيار الديمقراطي المربوط بوجود مؤسسات المجتمع المدني، أما المجتمع المدني في الجزائر هو عبارة عن آلية للتنفس الاجتماعي فهو لا يملك أي ثقافة للتأثير على الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2) تدهور الوضع الأمني: بعد توقيف المسار الانتخابي في الجزائر بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث تمكنت هذه الأخيرة من كسب الشعب وفقا لمصالحها وذلك حازت على نفسية الشعب وأصبحت تملك قوة لا يستهان بها أمام عجز المجتمع المدني والدولة.

رغم اعتبار المجتمع المدني ضابط اجتماعي إلا أنه لم يلعب دور مهم في حل مشاكل المجتمع لتفادي الأزمات وفي أول أزمة احتار المجتمع المدني في الجزائر وذلك عقب عندما أقرت جمعية الإسلامية للإنقاذ استرجاع حقه بقوة مما أدى إلى دخول الجزائر في دوامة عنف في هذه المرحلة الصعبة كان لابد لمؤسسات المجتمع المدني أن تنص عنها من حيث الكم وأن تؤدي وظيفتها وفاعلية نشاطاتها لمواجهة الأزمة و التقليل من حداثتها إلا أن العكس هو الذي حصل حيث شهدت الساحة الجزائرية في سنة 1992 إلى انخفاض في مؤسسات المجتمع المدني و حل العديد من الجمعيات الإسلامية ذات الصلة بالتيار الإسلامي المتطرف و زيادة على ذلك استقالة و اختفاء العديد من الجمعيات الإسلامية نتيجة التهديد من طرف جماعات إرهابية، وإعلان الدولة حالة الطوارئ الذي عمل على تقليص هامش الحريان للأفراد والتضييق عليهم.

[1] عاصف أبو يوسف، **المجتمع المدني والدولة قراءة تأصلية مع حالة الواقع الفلسطيني**، دار الشرق للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2005، ص57

وعليه فإن المجتمع المدني في هذه المرحلة فإن مساهمته كانت صعقة ومحدودة الأثر إذ اكتفى بالتراجع والاختفاء عوض إيجاد طرق سليمة لمساعدة المجتمع والدول للخروج من هذه الأزمة.[1]

وعليه فإن ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر لا تفرض مطالب المواطنين على الدولة بل تعمل على الاستجابة للدولة وتدعيم قاعدتها خدمة لمصالحها الذاتية في الجزائر إلى استمرار النظم القديمة من خلال أساليب وإجراءات ديمقراطية شكلية أي أن التعبير لم يكن جوهري وجذري، بحيث أن الجزائر اعتباره أن الديمقراطية على التعددية الحزبية وحق الانتخاب لا على الديمقراطية الليبرالية التي تعطي قيم الحرية الساحة والمدنية .

أما السبب الثاني لضعف المجتمع المدني في الجزائر إذ المجتمع المدني يحتاج لوقت حتى يكتمل بناء قوته وقدرته المنظمة ونلاحظ أن الدولة الجزائرية عمره ربع قرن وأن عمر المجتمع المدني الجزائري، ابتدأ منذ قانون الجهات 90-31 لسنة 1991 تم تراجعه عام 1992 بسبب الأزمة الأمنية ليعود بعد ذلك بقوة عددية سنة 1999 وعليه فميلاد المجتمع المدني في الجزائر جاء خدمت لم يكتب بعد الخبرة والكفاءة التي يحتاج إليها كي يكون فعال وقوى داخل النظام السياسي.[2]

## المطلب الثالث: التدخل الخارجي.

بعد توقيف المسار الانتخابي وإعلان الجبهة الإسلامية لرفع السلاح ضد النظام والقيام بأعمال العنف في الجزائر، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عدم بيعها أو تزويد الجزائر بالأسلحة لعدم رغبتها بالتدخل في الموقف الجزائري وقررت الجزائر شراء الأسلحة من طرف روسيا بتوقيع صفقة القرن بين روسي والجزائر، بعد أعقاب ارتفاع أسعار البترول وما حققته من أرباح الجزائر في عام 2006، ما يقرب 80 مليار دولار قررت واشنطن مشاركة الجزائر في الحرب على الإرهاب حيث قامت هذه الأخيرة بتزويد الجزائر بأجهزة وأنظمة رادار متطورة من أجل مكافحة الإرهاب.[3]

وقد شهدت الجزائر في عهد عبد العزيز بوتفليقة مرحلة هامة في تحسين العلاقات الدبلوماسية مع جميع دول العالم وإحياء الدبلوماسية المفقودة في خلال التسعينات، أقدمت الجزائر علاقات مع دول جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوربي وكعنصر فعال منظمة الإتحاد الإفريقي والجامعة العربية.

---

[1] إسراء أحمد أسماعيل، **مرجع سابق**، ص 125-126

[2] فيروز حميش، **إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر 1998 إلى 2005**، مذكرة تخرج المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياتسية والعلاقات الدولية، الجزاءر، ص102-103-104

[3] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص129-130

إن التدخلات الخارجية في عملية التحول الديمقراطي تفسرها وتزيدها تعقيدا وتجعل خطط التحول أحيانا غير مناسبة، وبذلك يتضح أن التحدي الذي تواجهه الجزائر ذا أبعاد متعددة، بعدا اقتصاديا ممثل في حالة اقتصادية للدولة، وبعدا سياسيا خاصا بشرعية نظام الحكم والحد من التدخلات الخارجية.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة

إن الجزائر لم تكن بمنأى عن الاقتراب الحديث نحو التحول الديمقراطي ذا المنابر الحزبية المتعددة الذي ظهر من خلال إقرار دستور عام 1989. وإجراء الانتخابات التشريعية عام 1991 التي أدت إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولكن وقوف المؤسسة العسكرية المسيطرة عائقا أمام تولي الجبهة مقاليد الحكم لم يمكن الجزائر من التمتع بثمار التحول الديمقراطي.

ونتيجة لذلك ظهرت حركة المقاومة ضد السلطة وبدأت إرهاصات العنف تلف الجزائر وبدأ أن عملية التحول الديمقراطي توقفت وتراجعت حتى مجيء الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة الذي حاول إحلال نوع من الاستقرار السياسي بوضع حدا للأوضاع المتدهورة ومحاولة إيقاف مسلسل العنف إعادة إدماج هذه الفئة في المجتمع والابتعاد عن لغة القوة والسلاح من خلال تفعيل قانون الوئام المدني الذي ساهم في انحصار أعمال العنف ومحاولة إعادة الوفاق بين الجزائريين والتركيز على تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات إضافة إلى التعديلات التي حاولت ضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية مما أدى لعودة الاستقرار السياسي النسبي. وبعدها هذا القانون جاء مشروع المصالحة الوطنية الذي عبر بصفة واضحة من خلال نتائج الاستفتاء عن رغبة الشعب بعودة الأمن والاستقرار للبلاد.

لكن كان لابد مع التركيز على هذا الجانب الاهتمام بالجوانب الاقتصادية وبناء المجتمع من جديد ورفع مستويات المعيشة خاصة في ظل ارتفاع أسعار البترول وما حققه ذلك من امتلاء خزينة الدولة التي لم يشعر بها المواطن البسيط بل تظهر المشكلة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة كتحدي من أهم التحديات التي يواجهها النظام الجزائري.

# قائمة المراجع

## الكتب.


1) الهرماسي عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

2) أبو زكريا يحي، الجزائر من احمد بن بلة إلي عبد العزيز بوتفليقة. ناشري، بدون سنة نشر.

3) أبو يوسف عاصف، المجتمع المدني والدولة قراءة تأصيلية مع حالة الواقع الفلسطيني. دار الشرق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

4) ابن المنظور، لسان العرب. دار العرب، القاهرة، 2005.

5) بلحاج صالح، أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر . مخبر الدراسات وتحليل السياسية العامة، الجزائر ، 2012.

6) بلحاج صالح، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلي اليوم . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

7) بلقريز عبد الإله وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

8) بلقيس أحمم منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي. مكتبة مديولي، اليمن، 2004.

9) بوشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري. دار الهدي للطباعة والنشر، الجزائر، 1993.

10) جاب الله عبد الله، الأزمة السياسية في الجزائر. شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.

11) ناجي عبد النور ،تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي . دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

12) قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

13) هادية بن علي وآخرون، القاموس الجديد للطلاب عربي مدرس. المدرسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1991.

14) يحي جلال وآخرون، مسالة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية. دار المعرف، مصر، بدون سنة نشر.


## الندوات والملتقيات.


15) برقوق عبد الرحمن، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، الملتقي الأول في طبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر. قسم علوم السياسية 11 ديسمبر 2005.

16) عكاش فضيلة، التحول الديمقراطي في الجزائر والآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر، الملتقي الأول طبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر. قسم علوم السياسية والعلاقات الدولية، 11 ديسمبر، 2005.

17) آيت سعيد الهام، التحول الديمقراطي في الجزائر. الملتقى الأول طبيعة التحول الديمقراطي، قسم علوم السياسية وعلاقات الدولية 11 ديسمبر، 2005.

18) شليغم غنية، الاستقرار السياسي والمقومات والدوافع ، مداخلة، 2010.

## الجرائد والصحف.


19) حنفي علي خالد، الإستراتيجية الجديد لأمريكا في إفريقيا، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام. العدد 153. جويلية 2003.

20) الصيداوي رياض، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، المستقبل العربي العدد 245 يوليو1999.

21) رائد نايف حاج سليمان ، الاستقرار السياسي ومؤشراته ، الحور المتمدن ، العد2592، 2009.

22) مارتيناز لويس، الحرب الأهلية في الجزائر. ترجمة محمد يحياتي، منشورات مرسي، 1988.


## المواقع الالكترونية.


23) رياض الصيداوي، الصراعات الداخلية في العالم العربي روية مستقبلية. الحالة الجزائرية، المواقع الالكتروني تم تصفح الموقع 27 مارس 2013 علي الساعة 16:00.

www;aljazear/nat/ nr/eaeres/664b7af9J470J4ab2J.htm

24) رياض الصيداوي، تغيرات في قيادة الجيش الجزائري، خطوة ولكن نحو اصطاف جديد. تم تصفح الموقع الالكتروني في يوم 1 ماي 2013.

.wwwJazzam/azz/ artcles /799.htm


## الرسائل الجامعية.


25) أحمد إسماعيل إسراء، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991.2007 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، مصر 2006.

26) الشرياني محمد علي عمير، العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الإمارات 1990 .1999 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، الإمارات، 2002.

27) بو ضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2008.

28) بقدي كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، 2007.

29) بوعافية محمد صالح، التعبئة وانعكاساتها على التحولات الاقتصادية وسياسية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، 2002.

30) بو نيبة نبيل، آليات استرجاع الأمن في الجزائر خلال حكم بوتفليقة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بمعهد البحوث والدراسات التابعة لجامعة الدول العربية، مصر، 2008.

31) حنيش فيروز، إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989.2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2006.

32) زريق نفيسة، إشكالية النظام الدولي المشكلات والآفاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2009.

## الكتب بالأجنبية.

33) James ciment : conyhict and crisis une post- cildwarwoerldJ_algeria the findamentestchallen. new york .bactson /bile1997.

34) Erik jeam: and svanteavsonpolitics and society in western europefondon sage publictions.jourthedition 1999.

35) Hermasseebalki les derhip- and natiooal _developmentinnorthafrrca les engele _ university of california 1972.

## الجرائد بالأجنبية.

36) Martinez lwis the algeriancivelewar 1990_ 1998 london.hurst and eompany .2000.